



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: بنوك

تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

مع الإشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر (AGB) للفترة (2011-2014)

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

فوزي محيريق

إعداد الطالبات :

عائشة جنحاني

يمينة بن مدخن

عفاف بوغزالة حمد

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أستاذ محاضر صنف - أ -

أستاذ محاضر صنف - أ -

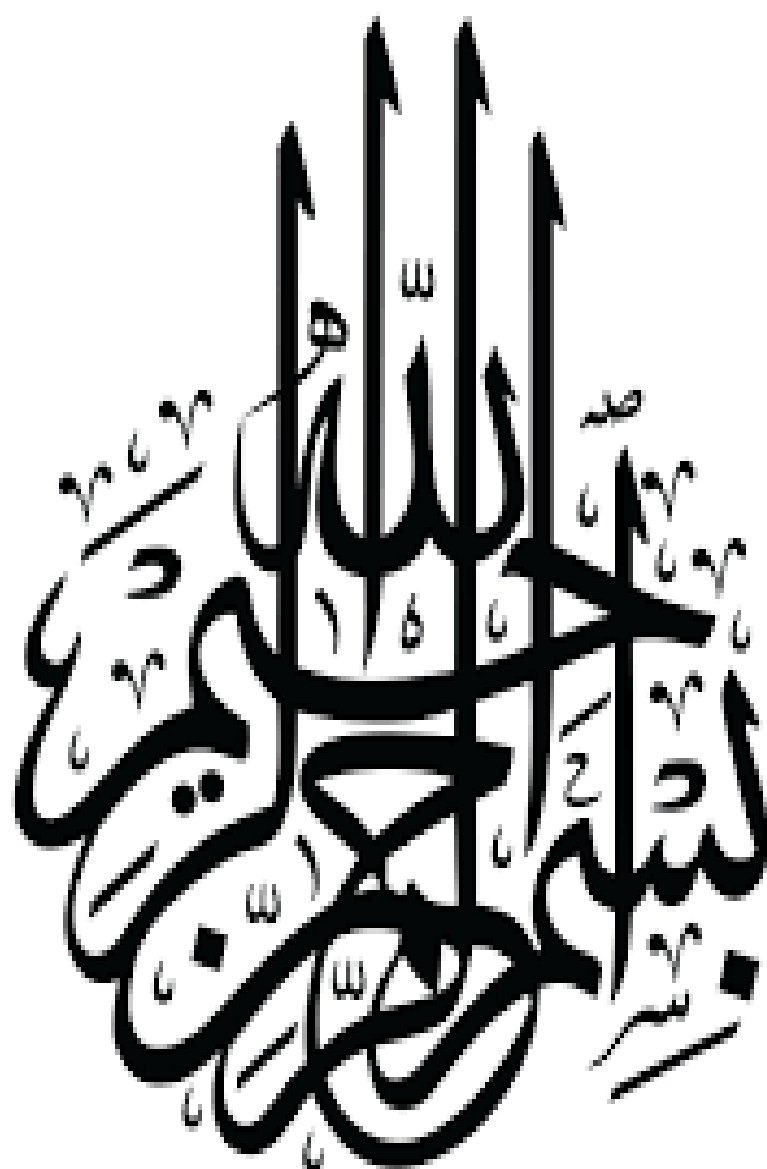
أستاذ مساعد صنف - أ -

د. عبد الرزاق بن علي

د. فوزي محيريق

أ. الأخضر بن عمر

السنة الجامعية: 2016/2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى
وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ (89)

[سورة النحل، الآية : 89]

التهنئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد :

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه، فيارب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا واجعلنا ممن يتذكر أفضالك و أفضال العالمين...

إلى والدينا الكريمين :

من قال عَزَّوَجَلَّ فيهما: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

إلى إخوتنا وأخواتنا :

من شاركونا بسمة الحياة و ترعرعنا معهم .

إلى أزواجنا الأعزاء وأبنائنا الأحباء :

الذين دعمونا ووقفوا بجانبنا، وقرة أعيننا حفظهم الله .

إلى صديقاتنا وزميلاتنا في كل مجال :

أخواتنا اللاتي لم تلدهم أمهاتنا.

إلى أحبائنا:

كل من شجعنا وساندنا في رحلتنا إلى التميز والنجاح.

إلى أساتذتنا في مسيرتنا العلمية :

كل من علمنا حرفا، وأخذ بيدنا إلى طريق العلم والمعرفة.

إلى كامل دفعة ماستر بنوك 2017/2016

عائشة، يمينه، عفاف



تشكرات



نحمد الله ونشكره الذي بفضله وعونه تم إنجاز هذا العمل

الحمد لله عز وجل حمدا طيبا مباركا ملاء السموات والأرض وما بينهما على نعمه العظيمة وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد من الفيض ذرة راجين من المولى عز وجل التوفيق والسداد والنجاح لمن طرق يوما بابا يطلب فيه علما لينير به أمته.

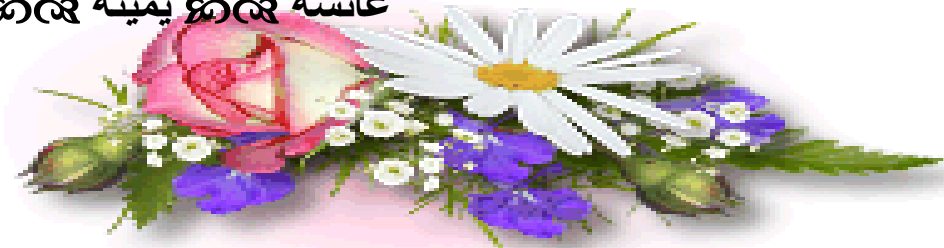
وما نقدمه اليوم لعله يكون إجابة على علامة إستفهام صغيرة مما يثقل العقل الثاقب للبصيرة، ونغضي به في أفياء الإحساس ببذل جهد متواضع لخير الإنسانية، ويكون لنا به بطاقة في أوردة الزمن، ونسكب به في أذن المستقبل علما نافعا نتجاوز به درجة الزهو إلى ثواب المنعم المتفضل علينا جلّ جلاله بنفحة من الفتح والتيسير...



كل الشكر والتقدير إلى الدكتور: فوزي محريق الذي تشرف بقبول تأطيرنا والذي أمدنا بالنصح والتوجيه بكل أمانة وإخلاص.

نتوجه بالشكر الخالص لكل من بذل مجهوده الغزير بإسداء النصح والتوجيه لنا أثناء إنجاز هذا البحث. وخالص الشكر الجزيل ومن النوع الخاص جدا جدا إلى دفعة التخرج 2017 لتخصص ماستر بنوك وإلى الأساتذة الكرام الذين أناروا لنا الدرب في مسيرتنا هذه، كما نقدم شكرنا الخالص إلى جميع الأصدقاء من قريب أو بعيد، أنار الله طريقكم وجزاكم عنا خير الجزاء وأوفره.

عائشة يمينة عفاف



الملخص

الملخص:

تناولت الدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية والنوافذ الإسلامية التابعة لها فهذه الدراسة تهدف للتعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها، ولقد تم الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر للفترة الممتدة بين 2011-2014، وكذلك الارتكاز على معطيات تقارير اتحاد المصارف العربية، وتم تحليلها إحصائيا ووصفيا باستخدام التحليلين العددي والبياني لدراسة تطور أهم المعطيات المتعلقة بالصيرفة وفق آلية النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر وتحديد مكانتها في النظام المصرفي الجزائري، ولقد خلصنا إلى أن تطور حجم التمويلات الإسلامية كان أكبر من تطور حجم القروض التقليدية خلال فترة الدراسة، وأن مساهمة نافذة الـ "AGB" في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإن كانت متواضعة حيث بلغت نسبة 5.83%، إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة مهمة من المجتمع الجزائري على الرغم بأنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية فقط وفق آلية النوافذ الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، البنوك التقليدية، التمويلات الإسلامية، القروض التقليدية، بنك الخليج الجزائر.

Résumé :

L'étude a porté sur le phénomène de la direction de nombreuses banques traditionnelles pour créer des fenêtres filiale offrant des services bancaires islamiques, et en raison de la nature différente du travail des deux banques conventionnelles et les fenêtres islamiques de son étude Cette initiative vise à identifier le fait que les fenêtres islamiques et les raisons de sa création et les caractéristiques qui les distinguent, et je fiés sur les états financiers contenaient dans les rapports annuels de l'Algérie Banque du Golfe pour la période 2011-2014, ainsi que la construction de l'Union des données des rapports des banques arabes, ont été statistiquement analysées à l'aide des analyses descriptives et numériques et graphiques pour étudier l'évolution des données les plus importantes sur conformément à un mécanisme de fenêtres islamiques dans le Golfe Algérie Banque et déterminer sa position dans le système bancaire algérien, je conclus que l'évolution de la taille de la finance islamique était plus grande que le développement des prêts traditionnels au cours de la période d'étude, et que la contribution de la fenêtre du « AGB » dans le secteur bancaire islamique en Algérie, bien que modeste où le pourcentage de 5,83%, mais il est l'expérience a été en mesure d'attirer un segment important de la société algérienne, mais comme une banque conventionnelle pratique bancaire islamique que conformément à un mécanisme de fenêtres islamiques.

Mots-clés: fenêtres islamiques des banques conventionnelles, le financement islamique, prêts conventionnels, Algérie Banque du Golfe.

Abstract:

The study examined the trend of many traditional banks to establish their windows that offer Islamic banking services. Due to the different nature of the work of both conventional banks and Islamic windows, this study aims to identify the reality of Islamic windows and the reasons for their origin and characteristics. In the annual reports of Gulf Bank Algeria for the period 2011-2014, as well as based on the data of the reports of the Union of Arab Banks, and analyzed statistically and qualitatively using numerical and data analysis to study the development of the most important data related to We have concluded that the volume of Islamic finance was greater than that of conventional loans during the study period. The contribution of the "AGB" window in Islamic banking in Algeria, Which is 5.83%, but it is an experience that has managed to attract an important segment of Algerian society, although it is a traditional bank that practices Islamic banking only according to Islamic windows.

Key words: Islamic windows, conventional banks, Islamic finance, conventional loans, Gulf Bank Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	III- I
فهرس الجداول	IV
فهرس الآيات والأحاديث	V
فهرس الرموز	VI
المقدمة	أ-ز

40-1	الفصل الأول- الأدبيات النظرية للنوافذ الإسلامية وتحليل الدراسات السابقة
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظرية و التطبيق
3	أولاً- النوافذ الإسلامية (النشأة والأسباب)
3	1. مفهوم النوافذ الإسلامية
4	2. الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية
5	3. نشأة النوافذ الإسلامية
6	4. أسباب نشأة النوافذ الإسلامية
8	ثانياً- أهداف النوافذ الإسلامية و الأنشطة التي تقوم بها
8	1. أهداف ودواعي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية
10	2. الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية
11	ثالثاً- أساليب وخصائص تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية
11	1. أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية
12	2. خصائص النوافذ الإسلامية
13	رابعاً- عوامل النجاح و التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية
13	1. عوامل نجاح النوافذ الإسلامية
18	2. تحديات ومعوقات تواجه النوافذ الإسلامية
24	خامساً- الآثار الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية
24	1. الآثار الإيجابية
26	2. الآثار السلبية
27	المبحث الثاني: قراءة نقدية وتحليلية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

أولاً. الدراسات السابقة 27

1. دراسة سعيد بن سعد المرطان (2003) 27

2. دراسة لطف محمد السرحي (2010) 28

3. دراسة فاطمة محمد الشناق (2011) 29

4. دراسة أحمد خلف حسين الدخيل (2013) 29

5. دراسة نجيب سمير خريس (2013) 31

6. دراسة صالح مفتاح و فريدة معارفي (2014) 32

7. دراسة حمزة شودار (2015) 33

8. دراسة فهد الشريف (2016) 34

9. دراسة فوزي محيريق (2016) 35

10. دراسة MOHSIN S. KHAN (1997) 37

11. دراسة John R. Presley و Paul S. Mills (2004) 38

12. دراسة Zubair Hasan (1997) 38

ثانياً- العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة 39

خلاصة الفصل الأول 40

67-42 الفصل الثاني- التحليل التطبيقي لكفاءة النافذة المصرفية الإسلامية بنك: AGB (الدراسة الميدانية)

تمهيد الفصل الثاني 42

المبحث الأول- الطريقة والأدوات 43

أولاً- مجتمع الدراسة بنك الخليج الجزائر "AGB" 43

1. نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر " AGB " 43

2. القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك خليج الجزائر 44

3. الخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر "AGB" 45

ثانياً- متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة 46

1. متغيرات الدراسة 46

2. طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها 48

3. دراسة ومعالجة البيانات 49

المبحث الثاني- تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة 50

أولاً- حجم نشاط بنك ال AGB في النظام المصرفي الجزائري 50

ثانياً- حجم النشاط الإسلامي في بنك ال AGB إلى النشاط التقليدي 53

ثالثاً- مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك ال AGB بالتمويلات في المصارف الإسلامية بالجزائر 55

رابعاً- واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بنظيراتها في دول عربية و إسلامية 57

1. التجارب العربية 57

2. التجارب في الدول الإسلامية 59

خامساً- تطور صيغتي السلم و المراجعة في بنك ال AGB 61

سادسا- مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك ال AGB مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل	63
سابعا- توجه الصيرفة الإسلامية بالجزائر واعتماد آلية النوافذ الإسلامية	65
خلاصة الفصل الثاني	67
الخاتمة	74-69
قائمة المراجع والمصادر	79-76

فهرس الجداول و الأشكال البيانية

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
48-47	تحديد متغيرات دراسة نشاط النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر الـ "AGB"	(1-2)
51	بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات	(2-2)
53	تطور القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية لبنك الخليج الجزائر	(3-2)
56	مساهمة المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر	(4-2)
61	تطور التمويلات الإسلامية (السلم و المراجعة) في بنك الخليج الجزائر	(5-2)

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	مستويات اثبات كفاءة النشاط المالي للنافذة الاسلامية في بنك تقليدي	47
(2-2)	موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات العشر بنوك الأولى بالجزائر	52
(3-2)	حجم التمويلات في النافذة الاسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر	54
(4-2)	توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2014	54
(5-2)	مساهمة المؤسسة المالية المصرفية في الصيرفة الاسلامية في الجزائر	56
(6-2)	تطور صيغتي السلم والمراجعة في بنك الخليج الجزائر في الفترة 2001-2014	61
(7-2)	نسبة تطور صيغتي السلم والمراجعة في بنك الخليج الجزائر	62

فهرس الآيات و الأحاديث

فهرس الآيات و الأحاديث

1. الآيات :

الصفحة	بداية الآية :	السورة ورقم الآية :
08	﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ..... ﴾	1. سورة الحشر؛ الآية : 07
10	﴿ فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ..... ﴾	2. سورة طه؛ الآية : 123

2. الأحاديث :

الراوي	التخريج	رقم الحديث	نص الحديث	الصفحة
أبو هريرة	صحيح مسلم	1015	(أَتَيْهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا،.....)	08

فهرس الرموز

فهرس المصطلحات الأساسية و الرموز

المصطلح	شرحه
مؤسسات التأمين التكافلية	هي مؤسسات تقوم بإدارة "صندوق المشتركين" واستثمار الأموال المتجمعة فيه مقابل عمولة معينة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها .
صندوق المشتركين	وهو نتاج تنظيم تعاقد يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين يتعرضون لخطر واحد أو أخطار معينة، حيث يقوم كل منهم بدفع مبلغ مالي على سبيل التبرع يدعى «الاشتراك» بما يؤدي إلى تكوين هذا الصندوق، و يتم من خلاله دفع التعويض لمن يستحقه ويكون هذا الصندوق منفصلاً بشكل تام عن حسابات مؤسسة التأمين التكافلي والذي يسمى حساب المساهمين.
إعادة تسديد الديون	التوريق (التسديد) هو تحويل الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول مقابل عائد، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، وإعادة التسديد هي القيام بهذه الممارسة لأكثر من مرة .
النظام المزدوج	هو النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب ما يقدمه من الخدمات التقليدية .
البنك الأم	البنك التقليدي الذي تنتمي إليه النافذة الإسلامية .
التمويلات الإسلامية	وتتمثل أساساً في صيغ المراجعة، السلم، الإستصناع، الإجارة و القرض الحسن .
الاستثمارات الإسلامية	وتتمثل في : المشاركة، المضاربة، المساقاة، المزارعة و المغارسة .
صندوق استثماري	هو وعاء مالي يُكوّن من الكثير من المستثمرين، و يدار بواسطة خبراء متخصصين يقومون بعمل دراسات عن أفضل الشركات التي يمكن الاستثمار بها لضمان أفضل عائد، ويُعتبر وسيلة ملائمة لصغار المستثمرين باعتباره يحتوي على العديد من الأسهم والسندات فبالناتالي يحصل المستثمر على ميزة التنوع ومخاطر أقل نسبياً من الاستثمار المباشر في البورصة.
البنك الرئيسي	المركز الرئيسي أو البنك التقليدي الأم الذي تعود إليه ملكية النافذة الإسلامية .
الاعتمادات المستندية غير المغطاة	هي الاعتمادات التي يمنح فيه البنك تمويلاً كاملاً للعميل في حدود مبلغ الاعتماد، حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات .
المراجعة للأمر بالشراء	وتطبقها المصارف الإسلامية، حيث أن المشتري يأمر المصرف بشراء سلعة موصوفة له، والمصرف يقوم بشرائها لحسابه، ولكن بغرض بيعها إلى الشخص الأمر بالشراء لحيازتها ويحتفظ المصرف بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل .
المضاربة	هي شراكة بين عميل (مضارب) أو أكثر والمصرف بحيث يوكل الأول الثاني بالعمل والتصرف في ماله بغية تحقيق الربح، على أن يكون توزيع الأرباح حسب الاتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة، ويتحمل المصرف كافة الخسائر التي قد تنتج عن نشاطاته مالم يخالف المضارب بعقد المضاربة .
المشاركة	عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة و الشريعة الإسلامية، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل .
الإستصناع	هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع بشرط أن تكون العين والعمل من الصانع .
الإجارة	اتفاق بين طرفين يخول لأحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة .
السلم	وهو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة، وتكون الصورة هنا مُعكسة تماماً للبيع الآجل، أي أن المصرف يدفع مقدماً ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها .
Ernst & Young	وهي واحدة من بين الأربع شركات المهنية في العالم، ولا تقوم هذه الشركة بتقديم أية خدمات للعملاء بل تقوم بتحديد المعايير العالمية، وتقوم أيضاً بمراقبة السياسات العالمية وانتظام الخدمات التي تقدمها الشركات الأعضاء .
أسلمة	أي جعل البنوك تتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
وفورات الحجم	انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة نتيجة ارتفاع حجم النشاط في البنك .

كفاءة التشغيل	العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات.
تومسون رويترز	هي وكالة أنباء عالمية تجمع المعلومات المتخصصة للمحترفين في قطاع خدمات المال والإعلام والأسواق العالمية المختلفة. يعتبر البعض أن المعلومات التي تقدمها رويترز عالية الموثوقية ويبنى عليها العديد من متخذي القرارات في العالم قراراتهم.
شركة رساميل	شركة مساهمة كويتية، تقوم بجميع عمليات الإستثمار في مختلف القطاعات من خلال الساهمة في تأسيس مختلف المؤسسات أو شراء الأسهم و الصكوك.
الصكوك الإسلامية	وهي وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب.
صناديق استثمار سيادية	صناديق تملكها الدولة تتكون من أصول كالعقارات، الأسهم، أو السندات، ومن الممكن وصفها ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الإستثمار.
مبدأ الغنم بالغرم	أي المشاركة في الربح و الخسارة.
حجم الموجودات	حجم ممتلكات البنك.
حقوق الملكية	تشتمل على رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطيات .
إيرادات النوافذ الإسلامية	وهي العوائد التي تجنيها النافذة الإسلامية جراء ممارسة نشاطها .

الرمز	تفسيره
جَلَّالَه	جلّ جلاله.
ﷺ	صلى الله عليه وسلم.
رضي الله عنه	رضي الله عنه.
AGB	بنك الخليج الجزائر.
FMI	صندوق النقد الدولي.
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.
دج	دينار جزائري.
ص	صفحة.
غ م	إحصائيات غير متوفرة.
BDL	بنك التنمية المحلية.
BNA	البنك الوطني الجزائري.
CPA	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

المقدمة

المقدمة

1. تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه عدد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وانتشرت هذه النوافذ بشكل كبير جدا خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛ أين شهدت المصارف الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلية وأنواع الاستثمارات المالية الإسلامية الأخرى، كالصكوك الإسلامية، استقرارا ماليا بعد ما حصل من هزات أربكت كبرى المؤسسات المالية العالمية وأوقعتها في شرك الإفلاس.

إن ما شهدته المؤسسات المالية الإسلامية من استقرار جعل من المسؤولين البنكيين في شتى الدول يهتمون بالبحث في آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية والبحث في كيفية الاستفادة من الخصائص المالية الإيجابية التي تميزها عن التعاملات التقليدية، فتوجهت البنوك التقليدية — كخطوة أولى — نحو فتح شبائيك أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

وجاءت فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية هادفة للاستفادة من عوامل الاستقرار الملازمة للتمويلات والاستثمارات الإسلامية، وكذا الاستحواذ على حصة من السوق المصرفية وتحقيق أرباح إضافية، إضافة إلى دور بالغ الأهمية ألا وهو جذب شريحة من العملاء ممن يفضلون المعاملات المتوافقة والشرعية الإسلامية.

ويعتبر هذا التوجه اعترافا ضمينا من البنوك التقليدية بأهمية ونجاح التمويل المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية بشكل عام. وعلى أهمية هذه الخطوة المشجعة، إلا أن تطوير النوافذ الإسلامية إلى فروع مستقلة ثم مصارف إسلامية وصولا لنظام مصرفي إسلامي؛ يتطلب من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إبراز كفاءة العمل بأساليب وصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية والأسس التي تقوم عليها هذا من جهة؛ وإلى اقتناع تام من طرف مسؤولي النظام المصرفي بأهمية وضرورة توفير كل ما تحتاجه المصرفية الإسلامية من قوانين وتسهيلات من جهة أخرى، كون عمل المصرف الإسلامي يختلف اختلافا جوهريا عن عمل البنوك التقليدية.

إن القطاع المصرفي بالجزائر حاليا يحوي مؤسستين فقط تقدم خدمات مصرفية إسلامية، بالإضافة لمؤسسة تأمين "تكافلي" واحدة وهي مؤسسة سلامة للتأمينات؛ ولصعوبات تنظيمية وقانونية وأخرى هيكلية تحول دون سهولة تأسيس مصارف إسلامية أخرى، تُمكن المنظومة المصرفية "التقليدية" بالجزائر أن تعتمد آلية فتح نوافذ للتمويل والاستثمار الإسلامي، بسهولة ويسر. لأن البنك المركزي "بنك الجزائر" ومن خلال قانون النقد والقرض 10/90 وما صاحبه من تعديلات، يعامل البنك المركزي كل البنوك الخاصة بالجزائر سواء كانت تقليدية أو إسلامية كأنها بنوكا تقليدية دون مراعاة لخصوصيتها.

وفي إطار البحث عن إيجاد طرق تمويل جديدة فعالة، بادر بنك الخليج الجزائر "AGB" هذه التجربة بفتح شبك للتمويل الإسلامي على مستوى كل فروعه.

وتأتي دراستنا هذه للبحث في موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والتعرف على حقيقتها، وآليات وما لها من أثر على النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، فكانت مشكلتنا البحثية كالآتي:

2. المشكلة الرئيسية:

هل تعزز تجربة النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية دور الصيرفة الإسلامية

في القطاع المصرفي والاقتصاد الجزائري؟

وحتى تسهل الإجابة على المشكلة المطروحة وبهدف الإحاطة بأهم الجوانب فيها، قسمنا المشكلة إلى المشكلات الفرعية الآتية:

3. الأسئلة الفرعية:

- ① ما هي آليات عمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وما أهم التحديات التي تواجهها؟
- ② كيف يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية - كخطوة أولى - في توسع العمل المصرفي الإسلامي؟
- ③ هل يؤدي تعزيز نجاح النوافذ الإسلامية على مستوى بنك الخليج الجزائر AGB إلى توسع التمويل الإسلامي في الجزائر ومن ثمّ تبني بنوك تقليدية أخرى لذات الآلية؟
- ④ ما هو موقع حجم التمويل الإسلامي في بنك الـ AGB مقارنة بالمصارف الإسلامية العاملة بالجزائر والنظام المصرفي ككل؟
- ⑤ كيف نحلل تطور صيغ التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB؟
- ⑥ أي شروط عملية يجب تحقيقها لضمان نجاح آلية العمل بالنوافذ الإسلامية؟

4. فرضيات الدراسة :

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نضع الفرضيات الآتية:

- ① تعتمد النافذة الإسلامية في البنك التقليدي، على تقديم خدمات تمويل مصرفية محدودة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتواجه النافذة تحديات عديدة؛ ويعتبر تحدي تداخل ميزانية حسابات النافذة الإسلامية والبنك التقليدي المحتضن، مسؤولية كبيرة وملحة لهيئة التدقيق الشرعية بالبنك.

- ② أفضل شكل لعمل المصرف الإسلامي، أن يكون مستقلا بحد ذاته، ويعمل تحت عباءة بنك مركزي إسلامي، أو على الأقل يعطي خصوصية للمصارف الإسلامية؛ إلا أن النوافذ المصرفية الإسلامية تعتبر خطوة أولى ملحة في نظام مصرفي تقليدي، يتحقق بعدها إنشاء فروع ثم مصارف إسلامية.
- ③ يبقى تعزيز آلية العمل بالنوافذ الإسلامية على مستوى بنك الخليج الجزائر AGB وعلى مستوى النظام المصرفي ككل، مرهونا بنجاح وكفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة، حينها سنرى توسعا للتمويل الإسلامي في الجزائر، يظهر في صورتين أساسيتين؛ تبني بنوك تقليدية أخرى لذات الآلية، وتشجيع بنك الجزائر للعمل بذلك.
- ④ يرتبط حجم التمويل الإسلامي في نافذة بنك الـ AGB بأنواع الخدمات المقدمة، وبموقع البنك وحجمه نسبة للبنوك الأخرى - التقليدية والإسلامية -؛ وعلى الرغم من محدودية النافذة وحدثة بنك الـ AGB، إلى أنه استطاع أن يظهر مساهمته بوضوح في حجم التمويل المصرفي الإسلامي، المقدم من مصرفي البركة والسلام، وكذا نسبة إلى قيمة الموجودات للنظام المصرفي ككل.
- ⑤ شهدت صيغ التمويل الإسلامية في نافذة بنك الـ AGB تزايد مضطربا ما يدل على قبول الصيغتين لدى شرائح واسعة من الزبائن يفضلون التعامل بالخدمات المصرفية الإسلامية.
- ⑥ شرطان أساسيان نعتقد بأنهما كفيلا بدفع آلية العمل بالنوافذ الإسلامية المصرفية في البنوك التقليدية وهما؛ سن قوانين تتماشى وخصوصية آليات التمويل والاستثمار الإسلامي، والحرص الشديد على مطابقة الخدمات لمبادئ الشريعة الإسلامية.

5. مبررات اختيار الموضوع:

- هناك العديد من الدوافع والمبررات الذاتية والموضوعية التي ساقطنا لاختيار هذا الموضوع من بينها ما يلي:
- ✍ الرغبة في التطرق لموضوع له علاقة بالاقتصاد الإسلامي عموما، وبالمصرفية الإسلامية بشكل خاص، قناعة منا بأهميته الاستراتيجية ولتقاطعه مع مجال التخصص.
 - ✍ جرى العمل بكليتنا أن يقترح السادة الأساتذة المؤطرون، مواضيع مختلفة في التخصص، وكنا نأمل أن يُقترح موضوع في الصيرفة الإسلامية، ومن ثم وقع اختيارنا على هذا الموضوع.
 - ✍ قناعتنا بأهمية تسليط الضوء على مواضيع تتعلق بالعمل المصرفي الإسلامي كضرورة ملحة في الجزائر التي لاتزال بعيدة عن الركب العالمي في هذا المجال.

موضوع العمل بآلية النوافذ الإسلامية في الجزائر، هو توجه نادى به بعض الجهات الرسمية، والمتخصصون في الاقتصاد الإسلامي؛ وهو ما دفعنا - وبتوجيه من السيد المؤطر - أن ندلو بدلونا في هذا المجال.

6. أهداف الدراسة وأهميتها:

① أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لمحاولة تحقيق الأهداف التالية:

- ✍ إبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحويل للمصرفية الإسلامية.
- ✍ التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وأهميتها بالنسبة للنظام المصرفي والاقتصاد ككل.
- ✍ تسليط الضوء على تجربة بنك الخليج الجزائر في مجال الصيرفة وفق نوافذ إسلامية.
- ✍ تحديد وتحليل مستويات كفاءة النافذة المصرفية الإسلامية على مستوى بنك الخليج الجزائر AGB، والمقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى العاملة بالجزائر؛ والنظام المصرفي ككل.
- ✍ محاولة اقتراح شروط نجاح آليات العمل في النوافذ المصرفية الإسلامية بالبنوك التقليدية.

② أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث في موضوع النوافذ الإسلامية المصرفية في البنوك التقليدية من الاعتبار الآتية:

- ✍ التغيرات التي شهدتها المنظومة المصرفية العالمية، وبروز العمل المصرفي الإسلامي كأحد البدائل التمويلية الهامة.
- ✍ حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية كخطوة أولى نحو التحويل لنظام مصرفي إسلامي بالكامل.
- ✍ الإدراك بأهمية الصيرفة الإسلامية كأحد روافد الحلول للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، وحاجتها للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، للتمكن من تعبئة مدخرات جديدة تساهم في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

7. الإطار الزمني والمكاني:

مكانيا؛ تركزت الدراسة حول بنك الخليج الجزائر — AGB باعتباره البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي فتح على مستواه نافذة للمعاملات المصرفية الإسلامية، أما زمانيا؛ فكان مجال الدراسة في الفترة بين 2011-2014 ارتباطا باستخدام وتحليل البيانات المالية التي تتضمنها التقارير المالية السنوية والقوائم المالية

لبنك الخليج الجزائر AGB في الفترة المشار إليها، وأيضاً بالارتكاز على معطيات التقارير الصادرة من قبل اتحاد المصارف العربية.

8. المنهج المستخدم: التزاما بما تمليه متطلبات "منهجية البحث العلمي"، اعتمدنا على طريقة "IMRAD"

البحثية؛ وتبعاً لما تناولناه في دراستنا هذه، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد عدة مناهج بحثية منها:

① **المنهج الوصفي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وقد برز في كثير من أجزاء المذكرة، بحجة أننا ملزمون بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، خاصة منه مثلاً استعراض "الإطار النظري" من خلال ما تعلق بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

② **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية السابقة من أجل ربط الإطار النظري للدراسة بالجانب التطبيقي لها، وبهدف تحديد العلاقة بينها وبين متغيرات دراستنا، واعتمدنا المنهج التحليل لحاجتنا لتحليل المستويات المتعددة التي تعمل فيها النافذة الإسلامية بدءاً بالبنك التقليدي المتبني لها، ثم المصارف الإسلامية بالجزائر، وصولاً للنظام المصرفي الجزائري ككل وبعض البنوك الأجنبية الأخرى.

③ **المنهج الإحصائي:** اعتمد عليه من خلال استخدام التحليل العددي والبياني لدراسة تطور أهم المعطيات المتعلقة بالصيرفة وفق آلية النوافذ الإسلامية في بنك الخليج الجزائر وتحديد مكانتها بالنسبة لإحصائيات عمل البنوك التقليدية والإسلامية للنظام المصرفي في الجزائر، وبعض البنوك الأجنبية؛ قصد خدمة الأهداف العامة للدراسة؛ مستخدمين أسلوب المقارنة إحصائياً خاصة بين البيانات المالية التي اعتمدت عليها الدراسة.

9. صعوبات الدراسة: خلال إعدادنا لمذكرتنا هذه واجهتنا صعوبات عدة، منها ما تشترك مع الأبحاث العلمية

الأخرى ومنها ما هو متعلق بطبيعة الدراسة؛ ولعل أهمها ما يلي:

① **صعوبة الحصول على التقارير ومذكرات العمل من المؤسسات المصرفية الجزائرية لانعدام الشفافية والإفصاح** واعتبار أن هذه التقارير معلومات سرية.

② **عدم التفصيل في البيانات المالية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها النافذة، حال دون** تقييمنا الدقيق لحجم التمويلات التي قامت بها النافذة.

③ **قصر مدة إعداد المذكرة.**

10. محتوى الدراسة:

بغية الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا محتوى المذكرة إلى **فصلين** مركزيين يتخللهما عدة عناصر رئيسية ونقاط فرعية، حيث جاء **الفصل الأول** تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، والذي اندرج تحته مبحثين؛ الأول بعنوان النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بين النظرية والتطبيق، أما الثاني فجاء بعنوان الأدبيات التطبيقية لإيضاح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي من خلال استعراض الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، وتحديد الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما **الفصل الثاني** فخصصناه للدراسة الميدانية، وارتكز على التحليل التطبيقي لكفاءة النافذة المصرفية الإسلامية ببنك "AGB"؛ وقسمناه بدوره إلى مبحثين، فتطرقنا في المبحث الأول منه إلى الطريقة و الأدوات، و في المبحث الثاني تناولنا تحليل، مناقشة وتفسير نتائج الدراسة، وتوجنا المذكرة بخاتمة تم من خلالها اختبار الفرضيات وسرد أهم النتائج النظرية والتطبيقية، وجملة من المقترحات والتوصيات خاتمين الخاتمة بأفاق بحثية للمهتمين بذات المجال.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للنوافذ الإسلامية

وتحليل الدراسات السابقة

تمهيد:

فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية، وتعتمد على صيغ التمويل والمشاركات القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، مستبعدة التعامل بأسعار الفائدة واعتماد قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتجلى نجاح المصرفية الإسلامية فيما حققته من إستقرار عقب الهزات المالية التي قوضت عديد البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التي تجعل من المضاربات الوهمية والفوائد المركبة وإعادة تسديد الديون عملاً أساسياً لها. إن من بين مؤشرات نجاح التمويل الإسلامي هو إنتشار وزيادة عدد المصارف الإسلامية؛ حتى في الدول الغربية، وتعتبر النوافذ الإسلامية أحد أهم الطرق الأولية المنتهجة لتبني تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية؛ فسارعت عديد البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ وشبائيك في معظم وكالاتها لتقدم هذا النوع من الخدمات، وما سنتطرق إليه في هذا الفصل هو التعرف على فكرة النوافذ الإسلامية وآلية عملها وكذا محاولة حصر ومناقشة أهم الدراسات السابقة في ذات الموضوع؛ وتحقيقاً لذلك جاءت مباحث هذا الفصل كالآتي:

✓ **المبحث الأول:** النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بين النظرية و التطبيق.

✓ **المبحث الثاني:** قراءة نقدية وتحليلية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة.

المبحث الأول: النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية بين النظرية و التطبيق.

أولاً- النوافذ الإسلامية (النشأة والأسباب):

1. مفهوم النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت الآراء حول مفهوم النوافذ الإسلامية، فبعض الإقتصاديين يعرفها بأنها الوحدات التي تنتمي إلى بنوك تقليدية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويعرفها البعض الآخر بالدوران حول مدلول كلمة النافذة والتي تعبر عن المؤسسة التي تنشئها شركة أو مؤسسة أكبر منها، فالإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاح، وهو ما سنبينه في النقطتين الآتيتين:

1.1. النوافذ الإسلامية لغة:

يقال في اللغة نفذ الشيء - نفذا ونفاذا ونفوذاً - أي خرقة وجاز عنه وخلص منه ويقال نفذ الأمر والقول نفاداً أي مضى، كأنه مستعار من نفاذ السهم في الرمية فإنه لا مردّ له.¹

2.1. النوافذ الإسلامية اصطلاحاً:

اختلفت نوعاً ما التعريفات الاصطلاحية للنوافذ الإسلامية؛ وذلك حسب زاوية النظر إليها؛ فقد عرفها بعضهم بأنها:

- "تخصيص جزء أو حيز في البنك التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية".

- كما عرفت بأنها النوافذ التي تنتمي إلى بنوك تقليدية وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- ويعرفها بعض الباحثين بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

- وأطلق البعض على ظاهرة النوافذ الإسلامية مسمى "النظام المزدوج"، أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.²

- وعرفت النوافذ الإسلامية بشكل عام بأنها "الوحدات التي تنشئها البنوك التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية"³.

1- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 2008، ص: 460.

2- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013، ص: 50.

3- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، طبعة تمهيدية، ص: 9.

وكتعريف شامل للنوافذ الإسلامية: هي شبك خاص في بنك تقليدي إلى جانب الشبايك الأخرى، يقدم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر خدمات النافذة أو الشباك الإسلامية موجهة إلى عملاء خاصين.

2. الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية :

وتجدر الإشارة إلى أن عديد الكتاب لما يتكلموا عن النوافذ الإسلامية يعطفون عليها مصطلح الفروع الإسلامية؛ وإن الذي يميز الفرع هو أنه بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك. ويمكن – بأكثر تفصيل – حصر أوجه الشبه والاختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي وبالتحديد تلك المتعلقة بالعناصر والخصائص المشتركة، على أن أوجه الاختلاف بين الإثنين تقود في النهاية إلى التأكيد على أن النوافذ الإسلامية ليست مصطلحا مرادفا من حيث المضمون لاصطلاح الفروع الإسلامية.

ومن أهم أوجه الاختلاف تلك:¹

- أ- الفرع الإسلامي يبدو أكثر إستقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للبنك الأم بصورة مباشرة .
- ب - إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر وأعظم من الهيكلية والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك وهو ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات البنك الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت فيه .

- ج - يمثل الفرع الإسلامي التابع للبنك التقليدي مرحلة متقدمة في طريق التحول بالبنك التقليدي إلى المصرفية الإسلامية قياسا بالنافذة الإسلامية في البنك التقليدي والتي تجسد المراحل البدائية في عملية التحول المنشودة، إذا ما اعتبرنا النوافذ والفروع الإسلامية طرقا أو وسائل للتحول من الصيرفة التقليدية إلى المصرفية الإسلامية البحتة .

¹ - أحمد خلف حسين الدخيل، مرجع سبق ذكره، ص : 69-70 .

د - يرى البعض أن الفروع الإسلامية نتيجة لتمتعها باستقلال نسبي يفوق إستقلال النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي الأم ، تبدو أكثر شرعية من النوافذ الإسلامية التي لازال هناك من يشكك في شرعية تعاملاتها في ظل إختلاط أموالها بأموال البنك التقليدي الذي تنتمي إليه رغم الفصل النظري الذي يعلن عنه البنك عند فتح هذه النوافذ .

هـ - من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح "الفروع"، وهناك من يستعمل مصطلح "النوافذ" والفرق بينهما ليس جوهريا.

فالفرع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية و في جميع الخدمات التي يقدمها و يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه و في نفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك و بشكل مستقل حتى تكون إسلامية¹.

ويتشابه كل من الفرع المصرف الإسلامي والنافذة الإسلامية، في كونهما يقدمان نوعا خاصا من التمويلات والاستثمارات تتفق وصيغ التمويل الإسلامي.

3. نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية* فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي؛ قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الإستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية²، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

¹ - صالح مفتاح، فريدة معاري، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية - دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري - ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2014، ص : 152 .

* فرقنا بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية في كل البحث بإطلاق مصطلح " مصرف " للتعبير عن المؤسسة المصرفية الإسلامية ومصطلح " بنك " للتعبير عن البنك التقليدي؛ وقد استخدمنا مصطلح البنك التقليدي بدلا من البنك الربوي كون هذه البنوك تقدم أيضا خدمات لا تقوم على الربا كفتح الحسابات الجارية وإصدار الشيكات... إلخ.

² - عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ/ 1987م، ص : 227 .

وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ثم قام مصرف مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه إسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية".¹

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية هناك إلى إنشاء نوافذ وفروع تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه إرتفاع عدد النوافذ والفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها - خلال عامي 1981/1980 م - إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من البنوك التقليدية كمصرف مصر و مصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قراراً بإنشاء نوافذ للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي ستنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان المصرف الأهلي التجاري السباق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق إستثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول نافذة إسلامية وكان ذلك في عام 1990م.

ونظراً للإقبال المتزايد على هذه النافذة قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف الأهلي في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة.²

هذا بالإضافة إلى النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالمصرف السعودي البريطاني والمصرف السعودي الهولندي، ومصرف الرياض وغير ذلك.³

4. أسباب نشأة النوافذ الإسلامية:

يمكن القول، بشكل عام، أن أسباب نشأة المصارف الإسلامية والنوافذ والفروع الإسلامية تخرج من مشكلة واحدة، وهي تجنب التعامل بأسعار الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً في المعاملات المالية، كما أنه يمكن أن تكون هناك بعض الأسباب الخاصة بالنوافذ المصرفية الإسلامية بحسب البيئة التي تنشط فيها.

¹ - سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية ما لها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، ربيع الثاني 1404هـ / فبري 1984م، ص: 21.

² - فوزي محريق، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)، الملتقى العلمي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، 02-03 نوفمبر 2016م، ص : 9.

³ - فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

- فمثلاً حينما تفتح نافذة إسلامية مصرفية في بنك بريطاني أو أمريكي، فإن سبب النشأة قطعاً هنا هو استهداف شريحة من الزبائن تفضل التعامل بالمصرفية الإسلامية.
- ونستطيع أن نلخص أهم أسباب النشأة في النقاط الآتية:¹
- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للإستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال .
 - تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تخرج من التعامل مع البنوك التقليدية .
 - الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية².
 - المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح نحو المصارف الإسلامية؛ فإذا كانت البيئة المصرفية في دولة ما تقليدية وتعطي نوعاً من الخصوصية للمصارف الإسلامية فإن هذه الأخيرة ستجلب شريحة واسعة من الزبائن لها تفضل التعامل بالمصرفية الإسلامية، وهذا الأمر كاف لينحصر عدد الزبائن وينتقل من البنوك التقليدية نحو النوافذ الإسلامية .
 - حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب إسم البنك عن هذا الميدان الجديد³.
 - سهولة سيطرة البنك الرئيسي* على النافذة بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة بالنسبة لتأسيس مصرف جديد .
 - وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي على الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
 - وبالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لنوافذ تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للإستفادة من أموال المسلمين هناك.⁴

¹ - عمر زهير حافظ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الأموال شركة الاتصالات الدولية، جدة، السنة الثانية، العدد السادس، يناير / جانفي 1998م، ص: 39 .

² - حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ / يونيو 2001م، ص: 33 .

³ - سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 1987م، ص: 238 .

⁴ - أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م، ص: 76 .

* سيتم استخدام عبارة " البنك الرئيسي " للدلالة على المركز الرئيسي أو البنك التقليدي الأم الذي تعود إليه ملكية النافذة أو الفرع الإسلامي .

ثانيا- أهداف النوافذ الإسلامية و الأنشطة التي تقوم بها:

1 . أهداف ودواعي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه النوافذ كما بينها الكثير من الباحثين بما يأتي: ¹

1.1. أهداف عامة من وراء فتح نوافذ إسلامية:

- العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة حتى لا تكون دولة بين الأغنياء لقوله تعالى: ﴿ مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ².
- إستبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « أُيُّهَا النَّاسُ، إِنْ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ».
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية، من مدخل المعاملات المالية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة والبيع الحلال بما يتماشى والفقه الإسلامي.
- تشجيع الإستثمار ومحاربة الإكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للإستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحاً كان أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الآخر.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات المصرفية، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- مساعدة المتعاملين مع هذه النوافذ الإسلامية على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. أهداف البنوك التقليدية عند فتح النوافذ الإسلامية:

تتنوع دواعي البنوك التقليدية التي ترغب بفتح نوافذ إسلامية ومن هذه الدواعي ما يلي: ³

¹ - نجيب سمير خريس، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

² - القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية : 07 .

³ - لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 2010، ص : 11-12.

- شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل، وخاصة التشابه (في رأي ذلك البعض) بين المراجعة والقروض وبالتالي إمكانية تطبيق المراجعة بآليات عملها عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها.
- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.
- المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.
- إختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.
- الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية بإتباع أسلوب التدرج.

3.1. مناقشة موضوعية أهداف فتح النوافذ الإسلامية:

وأيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء نوافذ إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى القيادات العليا للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه تسونامي الأزمات المالية عززت قناعات المدافعين عن الإقتصاد الوضعي حتى من غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحت، بغض النظر عن البعد العقائدي لميكانيكية عملها، ومن ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي بالأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراساتها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن، باريس و نيويورك، ومثل ما جاء في خطاب السيدة "كريستين لاغارد"، مدير عام صندوق النقد الدولي " FMI " حيث صرحت قائلة : « أرى من الإنصاف أيضا أن نقول أن المبادئ التي يركز عليها التمويل الإسلامي والتي تتمثل في تشجيع المشاركة والعدالة وحقوق الملكية والقواعد الأخلاقية هي كلها قيم عالمية ».¹

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم و يقين لا تراجع فيها وبداية بالخطوة الأولى وهي إنشاء النوافذ الإسلامية كخطوة أساسية نحو التحول. وإنه لجدير بالقائمين على البنوك التقليدية من المسلمين أن يخوضوا تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة ويفرض عليهم ذلك بأنهم ابتداءً مسلمون معترفون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج الصيرفة التقليدية الغربية عن دينهم، فلما أثبتت تجارب إخوانهم للصيرفة الإسلامية كانوا أحق وأصدق بتبنيها قبل الأجانب.

¹ - كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إطلاق الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، 11 نوفمبر 2015، ص : 02 .

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية، فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفساد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطيبة في الدنيا والسعادة في الآخرة، قال ﷺ: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾¹.

ومن ثم فإن تجارب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر نوافذ إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية يعتبر كخطوة أولى للتحويل الكامل، و عليه يمكننا أن نؤكد التالي:²

✓ أن النوافذ الإسلامية تمثل نواة لبنك إسلامي.

✓ أن النوافذ الإسلامية بنك إسلامي مصغر.

2. الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية:

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يقوم البنك الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم إهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية، وقد تقوم بعض هذه النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك النوافذ وتنفيذها لما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو الآتي:³

1.2. خدمات مصرفية عامة:

وتشمل جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والإعتمادات المستندية غير المغطاة، وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك .

2.2. الإستثمارات و التمويلات الإسلامية :

لا تخرج الإستثمارات الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الإستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية، حيث اعتمدت تلك النوافذ على صيغ وأساليب الإستثمار والتمويل الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها النوافذ الإسلامية في نشاطها الإستثماري والتمويلي نذكر: المراجعة للآمر بالشراء، المضاربة، المشاركة، الإستصناع، الإجارة، السلم، المتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والإكتتاب في أسهم شركات المساهمة وغير ذلك.

¹ - القرآن الكريم، سورة طه، الآية : 123 .

² - لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 3-4.

³ - فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.

وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المراجعة في كثير من أنشطتها التمويلية، فإن أسلوب المراجعة يغلب على تمويلات النوافذ الإسلامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية.

3.2. التمويل الشخصي الإسلامي:

تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقاً للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المراجعة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط، كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك، حيث تقوم النافذة الإسلامية بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم تبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية، وعادة ما يركز التمويل الشخصي على التمويلات المبنية على البيوع الممكنة التقسيط في آجال تسديد ثمنها.

ثالثاً- أساليب وخصائص تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية:

1. أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية:

إتخذت البنوك التقليدية في خوضها لغمار هذه التجربة عدة أساليب لتقديم خدماتها المصرفية الإسلامية، ويمكن إيجاز هذه الأساليب على النحو التالي :

1.1. فروع إسلامية متخصصة:

وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي لهذه التجربة، وفي هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين:¹

أ - إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية، وقد ركزت كثير من البنوك التقليدية التي خاضت هذه التجربة على هذه الطريقة .

إذ أنه يمكن أن يكون إنشاء فرع للمعاملات الإسلامية من الوهلة الأولى أكثر إطمئناناً بالنسبة للعملاء وبالتالي المحافظة عليهم وجذب عملاء جدد .

ب - تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغييرات اللازمة لذلك، وهذه الطريقة تتطلب إشعار العملاء بعملية التحويل وتخبرهم بين التعامل مع الفرع الإسلامي وفقاً للأسلوب الجديد أو التحول إلى فرع آخر .

¹ - سعيد محمود عرفة، مرجع سبق ذكره، ص : 236 .

2.1. صناديق استثمار إسلامية:¹

وفي هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بإنشاء صناديق استثمار تسير وفقاً لأساليب الإستثمار الإسلامية، وهذه الصناديق بشكل عام هي عبارة عن وعاء مالي يسعى إلى تجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة ذات خبرة وكفاءة في إدارة محافظ الأوراق المالية.

وتكثف تلك الصناديق من الناحية الشرعية على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق والمساهمين فيه، ويدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تتعهد باستثمار تلك المبالغ في بيع وشراء الأوراق المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشارك المساهمون في الأرباح الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من حصص ووفقاً لشروط نشرة الإصدار.²

وفي هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عن طريق طرح صناديق استثمار تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية، والذي تمثل فيه إدارة الصندوق دور المضارب الذي يقوم بتجميع الأموال من المكتتبين في الصندوق واستثمارها وفقاً لمنهج الاستثمار الإسلامي.³

3.1. نوافذ إسلامية:⁴

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في البنك أو الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية. ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصارف الإسلامية.

2. خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:⁵

أ. طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساساً على الفائدة الربوية .

¹ - عصام عبد الهادي أبو النصر، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة العدد 200، رجب 1418هـ / نوفمبر 1997م، ص : 41 .

² - أحمد حسن الحسني، صناديق الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م، ص : 6 .

³ - فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص : 13 .

⁴ - فوزي محريق، مرجع سبق ذكره، ص : 11 .

⁵ - للاستزادة ينظر ما يلي :

- حسين شحاته، مرجع سبق ذكره، ص : 33 .

- محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1987، ص : 428 .

ب. تخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للنوافذ التقليدية.

ج. تتمثل أهم صيغ وأساليب الإستثمار و التمويل في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمربحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في النوافذ التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية .

د. حسابات الإستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين النافذة الإسلامية والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في النوافذ التقليدية فالعلاقة بين النافذة والعميل هي علاقة دائن ومدين.

هـ. عند حاجة النافذة الإسلامية إلى التمويل يقوم البنك الرئيسي بإيداع ودیعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

رابعاً- عوامل النجاح و التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية :

1. عوامل نجاح النوافذ الإسلامية :

من أجل تقييم أداء " النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية " خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي، لابد من استعراض ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها البنوك التقليدية في إنشاء هذه النوافذ خلال هذه المرحلة.

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على شرط رئيسي وهو مدى التقيد بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، دون إغفال المبادئ الرئيسية الآتية:¹

1.1. التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه البنوك التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

¹ - سعيد بن سعد المرطان، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية، المقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد

الإسلامي - جامعة أم القرى - 2005، ص : 8 .

ومعظم البنوك التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه البنوك كانت من بين أكبر البنوك التقليدية على المستويين المحلي والعالمي - مثل سيتي بنك الإسلامي فرع البحرين - بالإضافة إلى إجراء اللازم من البحوث المكتبية والاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات، فقد قام الكثير من هذه البنوك بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاستطلاع حول آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية؛ تلك الدراسات التي أثبتت بأن أسواق العمل المصرفي الإسلامي كبيرة ومتنامية، وكانت مجموعة دول قطر، إندونيسيا، السعودية، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نمواً في قطاع المصارف الإسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية الصادر عن " Ernst & Young "، إذ بلغت قيمة الأصول الإسلامية في هذه الدول مجتمعة حوالي 625 مليار دولار عام 2013 م و 753 مليار دولار عام 2014 م (أي 80% و 82% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية على التوالي)، مسجلة نمواً سنوياً نسبته 18% بين عامي 2009 و 2013 م، كما أنه من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 19% خلال الفترة 2019-2014 م ليصل حجم الأصول الإسلامية في هذه الدول إلى 1.8 تريليون دولار.

ولعلنا نشير في هذا الخصوص إلى التجربة المشهورة لأحد أكبر البنوك العربية وهو البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث لم تقتصر النية (في الأصل) على إدخال الصيرفة الإسلامية في البنك على مجرد الرغبة وإنما دعمتها أيضاً الدراسات والأبحاث والاستشارات، وخاصة أن الرغبة لم تكن تتوقف عند مجرد افتتاح نوافذ إسلامية وإنما كانت النية منعقدة على أسلمة** مجمل البنك طبقاً لخطة تدريجية.

ولذلك قام البنك بإنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1993م أسند إليها مهمة تحقيق هذا الهدف للبنك، ومنذ إنشاء هذه الإدارة التي شرف الكاتب (د/ سعيد المرطان) بإدارتها والإشراف على أعمالها منذ نشأتها حتى عام 2000 م، حيث كان التخطيط العلمي هو أسلوب العمل فيها مدعوماً بالعديد من الأبحاث والدراسات الميدانية التي أجريت لدراسة السوق وتحديد الشرائح المكونة له واحتياجات كل شريحة منها، وحجم ونوعية المنافسين القائمين والمحتملين في السوق، وهي الدراسات التي على أساسها تم وضع خطة استراتيجية للعمل يهتدي بها العاملون في الإدارة وفروعها وتتوحد من خلالها جهودهم لتحقيق النجاح المطلوب، وهو الأمر

* - " Ernst & Young ": وهي واحدة من بين الأربع شركات المهنية في العالم، ولا تقوم هذه الشركة بتقديم أي أعمال للعملاء بل تقوم بتحديد المعايير العالمية، وتقوم أيضاً بمراقبة السياسات العالمية وانتظام الخدمات التي تقدمها الشركات الأعضاء.

لتفاصيل أخرى يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للشركة على الرابط الآتي: <http://www.ey.com>

** - أسلمة: أي جعل البنوك تتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الذي تحقق بالفعل حيث أظهرت النتائج المالية للإدارة تقدماً ونمو عاماً في ظل التزام تام لتطبيق الشريعة الإسلامية في كل المعاملات، وذلك رغم توقع البعض بغير ذلك نظراً لطبيعة العمل ضمن بنك تقليدي في الأساس.

وحتى العام 2003 م تشير المعلومات إلى التزايد المستمر في حصة العمل المصرفي الإسلامي في البنك إلى مجمل أعماله وكذلك إلى مجمل أرباحه، مع تزايد في عدد الفروع الإسلامية التي أصبحت 70 فرعاً تنتشر في أنحاء مختلفة من المملكة، شاملة جميع فروع مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة تحديداً، ومنذ عام 2005 م تحول البنك كاملاً إلى مصرف إسلامي بجميع فروعته التي تبلغ المئات.

2.1. الالتزام الشرعي:

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمناً لاستمراره، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الإسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسندت إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد كان هذا التوجه أكثر وضوحاً في البنوك الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

وبالإشارة إلى تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي وهي التجربة التي تشير لكل عنصر من عناصر النجاح المطلوب توفرها لإنجاح عملية افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية باعتبارها مثلاً يمكن الاحتذاء به في هذا المضمار، بل وفي إمكانية الاستفادة منها في مجال أسلمة بنك قائم بتحويله كاملاً من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي طبقاً لخطة موضوعة تنتهج التدرج في التطبيق دون التضحية بالالتزام الشرعي.

ففي هذه التجربة كان أهم ما يشغل تفكير القائمين على إدارة الخدمات الإسلامية منذ البداية هو ضرورة إقناع العاملين في البنك من الإدارة والموظفين والمتعاملين معه من العملاء والجمهور بأن العمل في الإدارة وفروعها وسياساتها وأموالها كلها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقاً بكل دقة ووضوح، ولقد تحقق ذلك للإدارة من خلال عدد من الإجراءات نوردتها فيما يلي¹:

- ضمان الإستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة .
- الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة ومنتجاتها وسياساتها وبرامج تدريب موظفيها من خلال التعاقد والتعاون مع عدد من المراكز الإستشارية المتخصصة.

¹ - سعيد بن سعد المرطان، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة تطبيق مختلف الأعمال، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر في ما يعنى لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ.
 - تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.
- هذه الأمور جميعا كان لها مردودها الإيجابي والسريع في خلق الصورة الإنطباعية الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي الذي تم تقديمه من خلال النوافذ الإسلامية لهذا البنك التقليدي.

3.1. الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان؛ والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك، فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال، نقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى.

وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث تم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

ومن أجل زيادة فعالية التدريب في ظل المتاح من الوقت والموارد فلقد خضعت العملية التدريبية لسلم محدد من الأولويات جاء على الشكل الآتي:¹

- القيادات الإدارية .
- مدراء الفروع .
- موظفي خدمات العملاء والصرافين .

¹ - لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص : 24 .

وبطبيعة الحال فإن التدريب عملية مستمرة ومتواصلة ولا يمكن لها أن تتوقف عند حد معين، و يمكننا أن نقول بأن العمل المصرفي الإسلامي لا زال يعاني من عدم كفاية الكوادر البشرية المناسبة خاصة على المستوى الإداري وفي المجال التطويري الأمر الذي يشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتغطية هذا العجز.

4.1. تطوير النظم والسياسات الملائمة: نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي. وتشير التجربة إلى أن تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما هو يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافذ وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج.¹

5.1. المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والإختيار المناسب للفروع و مواقعها:

على الرغم من أن التجربة قد أظهرت في رأي البعض عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن البعض لم يقر بنفس الشيء في حالة تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضا، ضمن بنك نشأ في الأساس تقليديا، حيث يرون بأن هذه التجربة أظهرت أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل نذكرهما فيما يلي:

أ. مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقبة الإسلامي والتقليدي، نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع البنك التقليدي بعدم الإطمئنان مقارنة بالإرتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية الأمر الذي كان يؤدي أحيانا إلى الشعور بعدم وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع في بوتقة واحدة، وعلى الجانب الآخر لم يكن العاملون في قطاع الصيرفة الإسلامية متحررون تماما من القلق الذي كان يساورهم بحكم كونهم الأقل عددا من حيث الأفراد والأقل حجما من حيث نسبة مساهمتهم في مجمل أعمال البنك.

ب. أما المشكلة الأخرى فكانت تسويقية، أساسها الإحتكاك المتكرر بين مسؤولي التسويق في النوافذ الإسلامية ونظيراتها التقليدية الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على جذب نفس العملاء مع اختلاف الرسالة

¹ - سعيد بن سعد المرطان، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي: النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص : 11 .

التسويقية من ناحية ومع ربط تقييم أداء النوافذ بمدى النجاح في جذب العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة.

ومما لاشك فيه أن هذه الصعوبات كانت من بين الأمور الشائكة في بداية الأمر، غير أنه من أجل تقليص فرص حدوث مثل هذه المشاكل يتوجب على الإدارة المعنية في البنك بالكثير من الخطوات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، نذكر منها:¹ بذل الكثير من الجهد للإلتقاء والتحاور مع كل المسؤولين في البنك من أجل بناء جسور الثقة معهم. وكذا وضع الأسس والمعايير التي يتم على أساسها إعطاء الأولوية للتوظيف في إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية للراغبين في ذلك من إدارات البنك الأخرى.

2. تحديات ومعوقات تواجه النوافذ الإسلامية :

1.2- تحديات عمل النوافذ الإسلامية²:

واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها ونموها، وهي التحديات التي نورد أهمها فيما يلي:

أ. غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها، ففيما عدا حالات قليلة نجد أن البنوك المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع البنوك العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاميا بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها مصارف إسلامية، كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك التقليدية.

ب. ضعف وندرة الموارد البشرية المؤهلة:

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا، والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدرّبة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناة لديها بالعمل المصرفي

¹ - المرجع السابق، ص : 12.

² - منور إقبال، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، 1998 م.

الإسلامي، فصحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهداً في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

ج. اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية :

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فإنه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية، ألا وهي مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي، فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد مصارف مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة الأمر الذي قد يؤدي إلى كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصادقته، ولعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى الأسباب التالية:

- اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية الفرعية تبعاً للاختلاف القائم بخصوصها بين المدارس الفقهية الأربعة الرئيسية.
- حقيقة أن فتاوى هيئات الرقابة الشرعية تبنى أساساً على كيفية وكفاية المعلومات المقدمة لها بخصوص المنتج موضوع الفتوى وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالبنوك التقليدية خاصة في الدول غير الإسلامية وذلك في الوقت الذي تفرض فيه متطلبات السوق ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير البدائل الشرعية للمنتجات المصرفية التقليدية واجتهادها المستمر في هذا الخصوص تلبية لحاجة العملاء ومواجهة لمتطلبات المنافسة التي تزداد حدتها يوماً بعد يوم.

وخير مثال على ذلك قيام بعض المصارف الإسلامية بتقديم منتج "التورق" وعملية التورق كمعاملة مالية هي: "أن يشتري الشخص سلعة نسيئة، أي ديناً، ثم يبيعها لشخص آخر، من غير البائع، نقداً".¹

بغرض توفير السيولة النقدية للعملاء كبديل للقروض الشخصية التقليدية وهو المنتج الذي لم يلق القبول من الجميع ولم يستقر بعد ليس بسبب عدم مشروعيته ولكن بسبب عدم الاتفاق على كيفية تطبيقه، والمثال الآخر على اختلاف التطبيق هو تقديم بطاقة الائتمان الإسلامية.

ومما يضاف إلى أهمية هذا الموضوع أن هذين المنتجين "التورق" و"بطاقة الائتمان الإسلامية" يعتبران من المنتجات المصرفية الحيوية لنجاح المصارف الإسلامية في خدمة قطاع الأفراد تحديداً، وهو القطاع الذي أصبح الأكثر أهمية للبنوك التجارية عامة، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة من قبل

¹ - ينظر: نزيه حماد، مرجع سابق، ص: 153.

الهيئات المركزية والمنظمة للعمل المصرفي الإسلامي بما يحقق التوازن بين الالتزام التام بالأحكام الشرعية والحاجة الماسة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واستمراريته.

د. ضعف إمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:¹

بينما يكون للنصح والتوجيه الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دوراً حيوياً لضمان سلامة التطبيق، إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، ومن هنا تأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظراً للحدثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر، فمثل هذا القصور سيترك ظلاله على مسيرة وسلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

هـ. ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة :

إن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقاً كبيراً أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فالاستثمارات طويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسيلها عند الحاجة.

ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحذ ذاته تحدياً كبيراً أمام المصارف الإسلامية حيث أن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع متوسطة و طويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

و. التخوف من عدم توفر الشفافية:

لما كان مبدأ المشاركة في الربح والخسارة هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية، فإن ذلك يتطلب بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة، فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلاً

¹ - سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، دولة الكويت، ماي 1999م، ص : 50 .

في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال"، أو أن يقوم "المضارب" بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذي سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض ربحية المصرف الإسلامي "رب المال" وإلى إضعاف الثقة في النظام ككل. وإدراكا لأهمية هذه المشكلة، عندما يتعلق الأمر بالمصرف كمضارب، تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين بغرض وضع المعايير المحاسبية اللازمة لضمان سلامة ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وشفافيته مقارنة بمثيلاتها في "اتفاقية بازل" للبنوك التقليدية، وقد أخذت مؤسسة نقد البحرين وعدد من المصارف الممارسة للصيرفة الإسلامية في الدول الأخرى بتطبيق هذه المعايير .

ز. البطء في توحيد المعايير المحاسبية :

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (البنوك المركزية)، وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالمصارف الإسلامية فيها، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتى الآن إستعداد كاف من المصارف الإسلامية لتبني مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

ح. صغر حجم المصارف الإسلامية :

لا شك أن صغر حجم المصارف والوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءتها التشغيلية، فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أن هناك حدا أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما أضحى على تسميته اقتصاديا بـ "وفورات الحجم" وهي الوفورات التي تحدث آثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف، ومن ثم على قدرته على توفير الإستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد، الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في اندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءتها التشغيلية والتسويقية عامة، كما أننا نرى أن يكون

للجهات الرقابية (البنوك المركزية و غيرها) دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحاً.¹

ط. قلة الأدوات والأساليب المصرفية :

رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة إلا أنه لا تزال بحاجة إلى المزيد من هذه الأدوات، والتحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسهيل الودائع مع قلة المخاطر، وإن نقص الأدوات الملائمة ترتب عليه مشكلتين كبيرتين هما :

① الإحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.

② الإلتجاء إلى الأدوات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل صيغ المراجعة مما أبعدتها ذلك عن رسالتها ونهجها التنموي، وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسهيل مثل الأوراق المالية وصناديق الإستثمار، كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية.²

ي. تحديات العوامة:

ظهر في السنوات الأخيرة تحدٍ جديد يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، ويفرض هذا التحدي أن تتجه المصارف الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث الأساليب التقنية في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.³

2.2 . معوقات عمل النوافذ الإسلامية:

تتفاوت معوقات عمل النوافذ الإسلامية بحسب الحالة من بنك إلى آخر، كما أنها تتفاوت أيضا في درجة أهميتها فيما بين البنوك التي تختار مجرد افتتاح نوافذ إسلامية جديدة، وتلك التي تختار تحويل نوافذ تقليدية إلى نوافذ إسلامية خاصة إذا ما كان الهدف هو خدمة قطاع الأفراد الذي يتطلب التوسع في شبكة هذه النوافذ،

¹ - سعيد بن سعد المرطان، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي: النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

² - نعم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،

المجلد 12، العدد 2، 2010م، ص ص : 144-145 .

³ - نفس المرجع، ص : 145 .

لذلك لعله يكون مفيداً أن نستعرضها جميعاً في هذا المقام تسجيلاً للتجربة، وتعميماً للمعرفة، خاصة فيما يتعلق بتحويل النوافذ للاستفادة منها في المصارف الراغبة في إتباع نفس النهج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مستقبلاً، وتتمثل هذه المعوقات في التالي:¹

أ. معوقات إدارية :

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل التي تحدد خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلاً، الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه وهو ما يؤدي بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- تواضع الفئات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزوج للبنك.
- ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الاسلامي والتقليدي.
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

ب. معوقات ذات صلة بالموارد البشرية :

يعد الكادر البشري في المصرف بشكل عام أحد أهم عوامل نجاح المؤسسة، والنوافذ الإسلامية في المصرف التقليدي تحتاج لكادر بشري مؤهل لتقديم خدمات مصرفية إسلامية متميزة، وعلى اعتبار أن الكادر تم تكوينه في المصرفية التقليدية فهذا يعد أحد المعوقات التي تواجه النافذة، ومن ثم على البنك تخصيص موارد مالية لتدريب وتأهيل العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، حتى لا تنشأ فجوة بين الأهداف والأداء المخطط له.

ج. معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنباً إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباهاً كافياً للأمور التالية:

- ① عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي .

¹ - سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص : 25-26 .

② التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.¹

د. معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات:

لما كانت المرحلة الماضية بمثابة مرحلة "الولادة" الجديدة للعمل المصرفي الإسلامي، فإنه كغيره من كل جديد عانى من نقص هنا أو هناك، ولقد كانت محدودية المنتجات الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأولى، ولعلنا نشير هنا إلى أن هذا النقص تجلى أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها، وهو الأمر الذي نعتقد أنه لا يزال قائما حتى يومنا هذا.

هـ. معوقات ذات صلة بتطوير الأسواق: تجلت هذه المعوقات في الأمور التالية:

- ① محاولة خدمة جميع القطاعات والشرائح السوقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها، خاصة في تلك البنوك التي استهدفت خدمة قطاع الأفراد في أسواقها .
- ② تحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.
- ③ التزايد المستمر لحدة المنافسة خاصة من البنوك الأجنبية الكبيرة .
- ③ صعوبة الإعلان والدعاية المباشرة عن المنتجات الإسلامية أحيانا.²

خامسا- الآثار الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية :

لقد ترتب على إنشاء البنوك التقليدية لنوافذ تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية الإيجابية والسلبية، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي:

1. الآثار الإيجابية:³

¹ - لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 19- 20 .

² - لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص : 20.

³ - للاستزادة ينظر:

- عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية، جدة، السنة الأولى، العدد الأول، أكتوبر / ديسمبر 1996، ص: 64 .

- سعيد مرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 35- 38 .

- أحمد محي الدين أحمد، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية فروعاً ونوافذ إسلامية، مجلة حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1422هـ، العدد الثالث، رمضان 1422هـ / 2001م، ص : 228 .

أ. لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، وهو الأمر الذي أكدته الإقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية .

ب. إن إقدام البنوك التقليدية على فتح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي عدم إمكانية قيام النشاط الإقتصادي على غير الأساس التقليدي القائم على سعر الفائدة الربوية، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء النوافذ الإسلامية في الغرب يعتبر مكسباً دعائياً كبيراً للإسلام ورداً عملياً على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية، كما قد يؤدي ذلك إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

ج. قد تكون النوافذ الإسلامية خطوة إيجابية للتحويل إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، كما قد يؤدي نجاح تلك النوافذ إلى تحول البنوك التقليدية الأخرى إلى مصارف إسلامية، إلا أنه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها استنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم.

د. السماح بإنشاء النوافذ الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية يدل على أن السلطات النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع، بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية المصارف الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للإقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الإقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر رأس المال بالشكل المطلوب. هـ. إقدام البنوك التقليدية على فتح نوافذ إسلامية سيجعلها توظف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال وما لديها من خبرات طويلة لتطوير وتفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية .

و. إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

وبشكل عام يمكن القول هنا أن ما تم ذكره قد لا يبدو أثراً اقتصادياً بحتاً على الأقل بشكل مباشر؛ إلا أن تزايد العمل بآلية النوافذ والشبابيك الإسلامية يؤدي إلى:

- ① زيادة جذب المدخرات من عملاء جدد يفضلون التعامل مع هذا النوع من الخدمات المصرفية، ويزداد حجم الادخار أكثر كلما كانت البيئة أكثر محدودية للمصرفية الإسلامية.
- ② تدني حجم المضاربات الوهمية المبنية على منتجات تقليدية الفيصل فيها أسعار الفائدة المركبة، دون ربطها بالقيم المضافة من الاستثمار.
- ③ تزايد العمل بصيغ المشاركات والمضاربات كأهم منتج مصرفي إسلامي، مؤثر على ربط العمل والتمويل المصرفي بالاقتصاد الحقيقي.

2. الآثار السلبية:¹

- أ. لقد أظهرت هذه التجربة تهاون و تقصير مالكي البنوك التقليدية أو المسؤولين فيها عن قيامهم بالواجب الأصلي وهو بذل الجهد لتحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل والشامل للتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو على الأقل جعل ميزانية خاصة للنافذة .
- ب. قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية والابتعاد أو التخلي عن إيجاد المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.
- ج. قد يؤدي التعامل مع النوافذ الإسلامية إلى خروج أموال المسلمين لكي تستثمر في الخارج باسم الإسلام نظراً لأن هناك عدد من أصحاب البنوك التقليدية في كثير من الدول الإسلامية هم من الأجانب وخاصة اليهود.
- د. تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل نوافذ تابعة لبنك تقليدي قد يؤدي إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي وعدم وضوح الموقف الشرعي من قضية الربا.
- هـ. قيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك البنوك وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا و مظاهره.

¹ - ينظر للاستزادة في ذلك كلاً من :

- عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مرجع سبق ذكره، ص: 64 .
- عمر زهير حافظ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص : 40 - 41 .

المبحث الثاني: قراءة نقدية وتحليلية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة.

من أهم الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي أنه يعتمد على الجهود السابقة فيما يُصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، إذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين، كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والتراث العلمي السابق.

لذلك فقد حُصص المبحث الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع المذكرة، ومن ثم نحاول في هذا الجزء من المبحث إبراز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة، والإضافة العلمية التي ننشد تحقيقها من خلال هذا العمل.

أولاً. الدراسات السابقة :

1. دراسة سعيد بن سعد المرطان (2003)¹:

جاءت الدراسة بعنوان **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، حيث اعتبر الباحث تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية، تجربة ناجحة نظراً لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامي بمعدل سنوي يقدره الباحثون بـ 15% سنوياً، وفي التزايد المستمر لعدد البنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم. ومع التزايد المستمر أيضاً في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها أشار الباحث إلى التجربة المميزة للبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي فيه؛ معتبراً إياها خير مثال على نجاح العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنك تقليدي، وهي تجربة تختلف في الواقع في كثير من جوانبها عن فلسفة عمل الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الأخرى، فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد، دون الاقتصار على قطاع الشركات الذي كان في الغالب محل اهتمام البنوك التقليدية الأخرى، كما أنها لم تستهدف في الأساس مجرد تعبئة مزيد من الودائع أو الاستثمارات من خلال جذب شريحة أخرى من شرائح العملاء في السوق، وإنما كان الهدف هو السعي الحريص والمدرّس نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي وتطويره بغير حدود، وهو ما جعل هذه التجربة محط أنظار وانتباه المصرفيين والمتخصصين لمتابعة إنجازاتها والنظر إليها كحالة مصرفية تستوجب الاستيعاب والدراسة.

¹ - سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الدار

البيضاء، ماي 1989م، ص ص: 38-5.

وقام الباحث باستعراض تاريخ الصيرفة الإسلامية وأهميتها وتصنيف المستويات التي تم على أساسها تطبيق الصيرفة الإسلامية بحسب الظروف الزمانية والمكانية، ثم تطرق الباحث إلى أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ومنها النوافذ الإسلامية بصفتها مدخلاً للصيرفة الإسلامية، وناقش الآراء المختلفة للمؤيدين والمعارضين للتجربة، ثم تطرق إلى متطلبات النجاح واستعرض مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية معتمداً في ذلك على البيانات التي قام الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بتجميعها حتى العام 1997م ثم انتقل الباحث لاستظهار أهم معوقات وتحديات الصيرفة الإسلامية و مختلف الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عنها.

و لقد اختتمت الدراسة برأي الباحث حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالنتائج التالية:

✓ الإقرار بجوازها واعتبارها إيجابية في صالح الصيرفة الإسلامية .

✓ برغم اعتراضات البعض، فإن الباحث لا يرى غباراً على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية طالما كان الانضباط الشرعي هو عنوان هذه الممارسة، فالممارسة المنضبطة للعمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه هذه الممارسة، ستكون هي الضمان لسلامة العمل واستمراره.

2. دراسة لطف محمد السرحي (2010)¹ :

وكانت بعنوان: الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية : ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، وناقشت هذه الدراسة قضية أساسية تتمثل في البحث عن إجابة لسؤال مفاده: ما هي الضمانات الأكيدة التي تجعل النوافذ أو الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية جادة في ممارستها للصيرفة الإسلامية طبقاً للشرعية الإسلامية دون انحراف في تعاملاتها نتيجة لتبعيتها للبنوك الأم التقليدية؟ ولقد تطرق الباحث إلى تحديد ماهية الفروع الإسلامية، نشأتها، حقيقة أهدافها ومدى مشروعيتها من خلال استطلاع الباحث آراء عدد من الجهات الشرعية والشخصيات العلمية من فقهاء الشريعة من داخل اليمن تمثلت في رأي القاضي مرشد العرشاني وكذا رأي الدكتورين صالح الضبياني ومحمد سنان الجلال ومن خارج اليمن كمجموع الفتاوى لندوة البركة العشرين للإقتصاد الإسلامي، وفتوى الدكتور حسين حامد حسان الخبير الشرعي والمصرفي العالمي ورئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، فكانت فتاواهم مجمعة على جواز إنشاء نوافذ وفروع إسلامية لبنوك تقليدية بشرط أن تكون في إطار برنامج لتحويل البنك الأم نحو الصيرفة الإسلامية، واختلفت فتاواهم فيما إذا كان إنشاء النوافذ والفروع الإسلامية كنشاط إضافي وخدمة مصرفية جديدة إلى جانب خدماتها التقليدية؛ فهناك من أجاز ذلك ولكن قرن ذلك بشروط تضمن استقلاليتها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، على أمل أن تقتنع مراكزها الرئيسية بالتحويل

¹ - لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية : ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل،

اليمن، 20-21 مارس، 2010، ص ص : 2-25 .

لاحقاً، وهناك من منع ذلك ورأى أن في ذلك عون على البنوك التقليدية وإقرار للربا، ثم تم استعراض لضوابط تأسيسها و التحديات التي تواجهها وأخيراً عوامل نجاحها، واكتفى الباحث في هذه الدراسة بالعناصر سالفة الذكر دون الختام بأي نتائج أو توصيات يختتم بها الباحثون عادة مختلف أبحاثهم.

3. دراسة فاطمة محمد الشناق (2011) ¹:

قامت الباحثة في هذه الدراسة والتي حملت عنوان **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية : تقدير اقتصادي إسلامي** بإبراز أهمية الصيرفة الإسلامية و انتشارها الواسع عربياً وغرباً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية مما جعلها محط أنظار عالم المال والإقتصاد في العالم، و نظراً لتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، فقد اتجهت العديد من البنوك التقليدية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية وتطرت الدراسة إلى مختلف المداخل التي انتهجتها تلك البنوك، فمنها من أنشأت فروعاً إسلامية متخصصة، ومنها من حولت تدريجياً فروعاً قائمة إلى فروع إسلامية، ومنها من كانت تقدم خدمات إسلامية جنباً إلى جنب مع ما تقدمه من خدمات تقليدية، و يوجد منها من اختارت التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتحت نوافذ إسلامية في بعض أو جل فروعها لتقديم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتناولت الدراسة النوافذ الإسلامية كمدخل من مداخل التحول للصيرفة الإسلامية من خلال التعرف عليها والتطرق إلى نشأتها والخدمات التي تقدمها ثم استعراض دوافعها ومنتجاتها، وتقديرها الشرعي وحكم التعامل معها باستعراض آراء المؤيدين والمعارضين لها.

لنتجه الباحثة بعدها للتطرق إلى مختلف متطلبات فتحها بالإضافة إلى تقييم أدائها باستخدام النسب المالية و أثرها على المؤسسات المالية التقليدية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- جواز فتح النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية.
- جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية في حال عدم توافر المصارف الإسلامية للضرورة.

4. دراسة أحمد خلف حسين الدخيل (2013): ²

والموسومة بـ: **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، حيث قام الباحث بدراسة تجربة العراق الحديثة في هذا المجال من خلال توضيح الكثير من التفاصيل والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها واقتراح

¹ - فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية : تقدير اقتصادي إسلامي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص: إقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص ص : 1-142 .

² - أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، الجمعية الاقتصادية الأمريكية، 2013، ص ص : 43-112 .

بعض الإجراءات التي تساهم في النهوض بهذه التجربة في ظل تعليمات المصارف الإسلامية الصادرة سنة 2011 نتيجة للضغط الذي مارسه الوقفان السني والشييعي على الحكومة العراقية التي قررت سنة 2012 إنشاء نافذة إسلامية في كل بنك حكومي لمواجهة طلب المجتمع المسلم في العراق الراض للربا.

وانطلق الباحث من مشكلة بحثية متمثلة في ازدواجية عمل البنوك الحكومية بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملاً رئيسياً والصيرفة الإسلامية في النوافذ الإسلامية عملاً فرعياً، وكيفية التوفيق بينهما في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، و اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لتعليمات المصارف الإسلامية في العراق، فقسم الدراسة إلى ثلاثة مطالب الأول للتعريف بالنوافذ الإسلامية، أهدافها، خصائصها وطبيعتها القانونية، والثاني لآلية عمل هذه النوافذ من خلال التطرق لشروط فتحها في العراق و التعاملات المباحة لهذه النوافذ مثل جميع أعمال التمويل والاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية كالمضاربة، المشاركة، السلم، الاستصناع، الإجارة وإبرام العقود والاتفاقيات سواء مع الأفراد أو الشركات أو المؤسسات والهيئات في داخل العراق أو خارجه، و تأسيس الشركات أو المساهمة فيها أو المساهمة في الشركات القائمة ذات الأنشطة غير المحرمة شرعاً، و المساهمة في رؤوس أموال المصارف الإسلامية المجازة داخل العراق أو خارجه بشرط موافقة البنك المركزي، ثم استعرض الباحث مختلف التعاملات المحظورة على النوافذ الإسلامية وآلية توزيع الأرباح والخسائر في النوافذ الإسلامية، أما المطلب الثالث فخصصه للهيئة الشرعية المراقبة لعمل هذه النوافذ، ليختم الباحث الدراسة باستنتاجات وتوصيات أهمها:

- رأت الدراسة أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك الحكومية العراقية جاء كخطوة للتحويل في الصيرفة الحكومية العراقية نحو الصيرفة الإسلامية والابتعاد عن الصيرفة التقليدية من جهة، وأنها تعد خطوة مؤقتة يراد لها أن تعمم على عمل المصارف الحكومية بأكملها رغم منازعة الكثير من الفقهاء في شرعية أعمال هذه النوافذ الإسلامية لمزاوجتها بين خدمات الصيرفة الإسلامية وخدمات الصيرفة التقليدية في بنك واحد.
- تحديد نسبة التمويل الذي يمكن أن تقدمه النافذة الإسلامية لأي شخص طبيعي أو معنوي بـ (5%) من رأسمال النافذة وليس (5 %) من رأسمال البنك الأم.
- وضع قواعد تفصيلية لتوزيع الأرباح والخسائر في المشاركات دون البيوع التي تتم بين النافذة الإسلامية والعمل تتناسب والقواعد الفقهية الخاصة بكل تعامل من تعاملات هذه النوافذ.
- إنشاء هيئة عليا مستقلة للمراقبة الشرعية تتولى مراجعة قرارات هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والنوافذ الإسلامية في كافة أنحاء العراق، و تطلب الإجماع في اتخاذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية .

5. دراسة نجيب سمير خريس (2013) ¹:

المعنونة — : النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، ناقشت هذه الدراسة الانتشار الكبير لظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وما حققت من نتائج وما واجهها من تحديات، من الناحيتين الشرعية و الاقتصادية، والتحقق من مدى توافقها مع المقاصد الشرعية، و هي دراسة وصفية تحليلية انطلقت من مشكلة بحثية متمثلة في ظهور دعوات تدعو البنك المركزي الأردني السماح بفتح نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية، وتعدد الآراء الاقتصادية و الفقهية في التعامل مع هذه البنوك ما بين مجيز ومانع، وبين متغن بالفائدة على الصيرفة الإسلامية وبين محذرٍ من الخطورة عليها، فرأى الباحث وجوب دراسة هذه الإشكالية للخروج بنتيجة متوافقة مع مقاصد الشريعة ومع الرأي الاقتصادي السديد.

و كان مجال البحث هو النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية التي تعمل مع وجود مصارف إسلامية، ولا توجد نية عندها ولا مخطط واضح للتحويل الكلي إلى المنهج الإسلامي، فالبحث استثنى النوافذ التي تعمل في الدول التي لا توجد فيها مصارف إسلامية، وتلك التي تتبع لبنوك بدأت بالتحويل وفقاً لمنهج وخطة زمنية واضحة، فانطلق الباحث من مقدمة في النوافذ الإسلامية تشمل تعريفها ودوافع إنشائها، ثم سلط الضوء على الرؤية الاقتصادية لهذه النوافذ من خلال طرح أهدافها، تأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية وعلى عكس الدراسات الأخرى رآها منافسة لها، ثم تكلم عن دورها في جعل البنوك التقليدية تُعرض عن التحويل للصيرفة الإسلامية طالما تستطيع العمل في السوقين، ليدرج بعد ذلك نقطة إيجابية في صالح النوافذ الإسلامية ألا وهي المساهمة في اكتساب الأساليب التقنية المتقدمة، والخبرات المتراكمة لدى البنوك التقليدية منذ مئات السنين، مما يدعم العمل المصرفي الإسلامي ويطوره ويزيد من فاعليته وكفاءته، ثم تم التطرق إلى حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية و مناقشة حجج المجيزين و المانعين للتعامل معها، لينهي الباحث هذه الدراسة بنتائج و توصيات أهمها :

- هذه النوافذ دخلت سوق العمل المصرفي الإسلامي بهدف الربح، وبغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن المال الحلال، فهي تخالف المنهج الإسلامي في محاربة الربا و هو ما يؤدي إلى عدم جواز التعامل معها.
- إن إيجابياتها قليلة وغير حقيقية، في حين أن سلبياتها كثيرة، وتؤثر بشكل سلبي على الصيرفة الإسلامية، فهي تشكل خطراً على المصارف الإسلامية، وقد تسبب انحرافها عن المنهج، كما أن وجودها يؤخر التخلص من الربا في البلاد الإسلامية .

¹ - نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، الأردن،

- السعي لإصدار قرار يمنع إجازتها والتعامل معها وعدم ترخيص هذه النوافذ والفروع في العالم الإسلامي.
6. دراسة صالح مفتاح و فريدة معارفي (2014)¹ :

تركّز موضوع الدراسة حول الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية (دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري)، حيث تعتبر ماليزيا من الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا التي كانت لها إرادة سياسية ودعم شعبي كبير في إقامة نظام مصرفي لاربوي، فأصدر البنك المركزي قانونا يسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر نوافذ إسلامية، وكان لبنك بومبيترا التجاري في ماليزيا السبق والريادة في مزاجعة الأعمال المصرفية الإسلامية و التقليدية بما يخدم طبيعة المجتمع الماليزي ككل، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

- ماهي دوافع البنوك التقليدية لفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية ؟
- ماهي الإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة إسلامية في بنك بومبيترا التجاري ؟
- ما هو دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري ؟

وهدفنا الدراسة إلى التعريف بالنوافذ الإسلامية من حيث الدوافع، المتطلبات والضوابط الشرعية، واستعرضنا نشأة و تطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا و عرضنا خطة بنك بومبيترا التجاري في التقدم نحو تقديم خدمات مصرفية إسلامية، ثم وضحت دور اللجنة الاستشارية الشرعية في الرقابة على أعمال النافذة الإسلامية و قامت الدراسة بعدها بتقييم التجربة مبينة إيجابياتها و سلبياتها، و تماشيا مع طبيعة البحث اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة، و استخلاصا لما جاء في الدراسة قدمت نتائج وتوصيات أهمها :

- النوافذ الإسلامية هي البنية الأولى لمصرف إسلامي مصغر، و تعتبر خطوة مشجعة للتحويل إلى مصرف إسلامي قائم وهو ما شجع حكومات الدول على هذه الخطوة وأثبت أهمية المصارف الإسلامية.
- ضرورة تواجد اللجنة الاستشارية الشرعية داخل النافذة الإسلامية للإشراف و الرقابة و التأكد من شرعية المعاملات.
- من الأهمية بمكان توفير استقلالية النافذة عن البنك التقليدي منذ التأسيس والتأكد من خلو المعاملات من الربا.
- ضرورة تكوين و تدريب الموارد البشرية على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي .

¹ - صالح مفتاح، فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص ص : 149-161 .

- تكثيف الرقابة على أعمال النافذة الإسلامية من الجانبين : من حيث اللجنة الاستشارية الشرعية كنوع من الرقابة الداخلية، والتدقيق والتفتيش كنوع من الرقابة الخارجية.

7. دراسة حمزة شودار (2015)¹ :

تتمحور إشكالية الدراسة حول واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم، وإلى أي مدى تطورت البيئة القانونية الملائمة لنشاط مؤسساتها وتداول منتجاتها؟ وما هي المعوقات القانونية لنشاطها في الجزائر؟ فانطلق البحث من أجل الإجابة على صحة أو نفي فرضية رئيسية تتركز في: هناك علاقة مباشرة بين تطور الصناعة المالية الإسلامية وتوفر الإطار القانوني والتنظيمي الملائم للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، فأخذ البحث بالمنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بتطورات الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها ومؤثراتها والبحث عن الدول التي أصدرت قوانين وتنظيمات خاصة بها من أجل عرضها وقياس تطورها في إطار أهداف البحث وحدود الإشكالية المطروحة مع اعتماد المعلومات والبيانات الصادرة في التقارير السنوية للبنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الرقابة والإشراف على القطاع المالي.

بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية وتقارير هيئات التقييم والدراسة كمؤسسة أرنست أند يونغ وتومسون رويترز ومركز بحوث بيت التمويل الكويتي وشركة رساميل .

ويحاول البحث أن يتدرج في استعراض التجارب الدولية في الصناعة المالية الإسلامية مبتدئا بالدول غير الإسلامية وصولا للدول العربية والمغاربية في منحي يستهدف الإمام بتطورات هذه الصناعة في ظل لامبالاة السلطات المالية والتقنية الجزائرية بإنجازاتها وانتشارها، و تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- تمكّنت الصناعة المالية الإسلامية من تحقيق طفرات نمو جيّدة خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، و قامت باختراق أسواق الدول غير الإسلامية بعدما كان ينظر لها لفترة طويلة أنها منتجات عقائدية خاصة وأصبحت لها قوانينها المنظمة في عدة دول أوروبية وآسيوية وإفريقية.
- تعتبر الصكوك وصناديق الاستثمار الشرعية أكثر مجالات المالية الإسلامية اهتماما من طرف الدول الغربية مقارنة بالدول الإسلامية التي تعرف اهتماما أكثر بالمصارف الإسلامية بسبب سعي الدول الغربية في الحصول على رؤوس أموال جاهزة متوفرة في صناديق استثمار سيادية أو خاصة أكثر من سعيها في تجميع المدخرات في أوعية مصرفية إسلامية مؤسّسة على مبدأ الغنم بالغرم.

¹ - حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم،

مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 15-2015، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015، ص ص : 303-365 .

- تُمثّل الجزائر استثناءً في المنطقة العربية بصفتها واحدة من ثلاث دول لا تعرف قانوناً لأي مؤسسة أو منتج مالي إسلامي لحد الساعة وفي ضوء الجريات الحالية قد تكون الجزائر الاستثناء العربي الوحيد خلال الفترة القصيرة القادمة.
- لا يعد قانون النقد القرض في الجزائر عائقاً أمام إنشاء المصارف الإسلامية لكنه يعتبر عاملاً سلبياً أمام تطورها وتنظيمها وتحديد أطرها القانونية.
- لم يراع بنك الجزائر أي خصوصية للمصارف الإسلامية في تحديده لنسبة الملاءة وكفاية حد رأس المال، نسبة السيولة، معامل الأموال الخاصة إلى الموارد الدائمة، كما تعتبر أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبله غير صالحة للتطبيق على المصارف الإسلامية وخاصة آليات إعادة التمويل وإدارة السيولة، ناهيك عن المعدل الأدنى للاحتياطي الإجباري الذي يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية .
- رفضت بورصة الجزائر طرح صكوك إسلامية في سوق الأوراق المالية لافتقار القوانين الجزائرية للمواد التنظيمية المتعلقة بطبيعة الصكوك بصفتها تعبر عن ملكية مقيدة وتحتاج لهيئة رقابة شرعية ويلزم إصدارها وجود نظام لإنشاء الشركة ذات الغرض الخاص، وفي ظل مساعي لجنة مراقبة عمليات بورصة الجزائر في البحث عن تأطير قانوني مناسب لإصدار الصكوك في السوق المالية الجزائرية الأمر الذي يعتبر أول مبادرة لمؤسسة رسمية في الجزائر.
- أخيراً، ففي نظر الباحث أن التأخر المسجل في الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا يعدله تعديلات في القوانين القائمة بل يتطلب إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها الشرعية.

8. دراسة فهد الشريف (2016) ¹:

والتي عنوانها الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، حيث اهتم الباحث بدراسة ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ و فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، و باختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية و الفروع الإسلامية التابعة لها فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها، مختلف أساليب تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية و تبيان طبيعة عمل تلك النوافذ والفروع والعلاقة بينها وبين البنوك التقليدية المنشئة لها.

¹ - فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية : دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الله الماجد،

كما هدفت الدراسة إلى بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من النوافذ والفروع الإسلامية من مؤيدين ومعارضين والقائلين بالتعامل معها للضرورة وعرض الأدلة التي بنيت عليها مواقفهم من الشريعة الإسلامية وحكم التعامل مع هذه النوافذ، وما لإنشاء تلك الفروع والنوافذ من آثار اقتصادية إيجابية كانت أو سلبية على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.

و تمثلت أهم نتائج و توصيات هذا البحث في :

- لقد أظهرت التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تتحاشى التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك، وهو الأمر الذي أكدته الإقبال الكبير على النوافذ و الفروع الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية في العديد من الدول، وتعتبر النوافذ والفروع الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للبنوك التقليدية، فليس لها أي شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك الرئيسي.
- لقد تعددت آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة إنشاء البنوك التقليدية لنوافذ وفروع تخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بين ومعارض وقائل بالتعامل معها للضرورة ولكل وجهة نظره وأدلته التي يستند إليها، وبدراسة الظروف المحيطة بالتجربة تبين أن الحكم على التعامل معها ينبغي أساساً على مدى وجود المصارف الإسلامية في المجتمع من عدمه، فإذا وجدت وجب التعامل معها وترك التعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية تفادياً للشبهات، أما إذا لم توجد فإن التعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية حينئذ يكون للضرورة.
- عدم اقتناع المسؤولين في البنوك المركزية في كثير من الدول الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي وترددهم في السماح بإنشاء المصارف الإسلامية لا يعالج بالتعامل مع البنوك التقليدية ولا بالركون إلى تجربة النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وإنما الواجب هو التعاون وبذل الجهد والنصيحة لإقناع القائمين على المصارف المركزية بأهمية ودور المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية وليست معوقة لها.

9. دراسة فوزي محيريق (2016) ¹:

والموسومة بـ : "تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية" الإسلامية في المصارف الجزائرية"، مع الإشارة لبنك AGB ، اهتمت هذه الدراسة بعملية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

¹ - فوزي محيريق، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية - مع الإشارة لبنك AGB -، (غير منشور)، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 02-03 نوفمبر 2016.

وما تتطلبه من توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الجديدة، ويرتكز هذا المناخ على وفرة عوامل الإنتاج التي من أهمها وخاصة في الدول النامية، رأس المال. ويلعب القطاع المصرفي الدور الأساسي في عملية تمويل المشروعات الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة، ومن ثم فإن الجهاز المصرفي يجب أن يكون في مستوى تطلعات هذه المشروعات، فبالإضافة لعصرنة القطاع المصرفي، يجب البحث عن مصادر مالية وطرق فعالة لتعبئة المدخرات، ومن بين أهم طرق التمويل والاستثمار التي تثبت كفاءتها بشكل تدريجي حسب رأي الباحث صيغ التمويل التشاركية "الإسلامية"، وبحكم أن القطاع المصرفي بالجزائر حوى مصرفين إسلاميين فقط، ولصعوبات تنظيمية وقانونية وأخرى هيكلية تحول دون سهولة تأسيس مصارف إسلامية أخرى، يمكن للمنظومة المصرفية "التقليدية" بالجزائر -يضيف الباحث- أن تعتمد آلية فتح فروع ونوافذ للتمويل والاستثمار الإسلامي، وهذا في إطار البحث عن تنويع طرق تمويل جديدة وفعالة.

وقد اقترح بنك الخليج الجزائر "AGB" هذه التجربة بفتح شبك للتمويل الإسلامي، فكان التساؤل الرئيسي للدراسة مفاده : إلى أي مدى نجحت تجربة بنك الخليج الجزائر "AGB" ، وهل يمكن تعميم تجربة التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية ؟

و لمعالجة هذا الموضوع انطلقت الدراسة من توضيح أهمية القطاع المصرفي في مختلف عمليات التمويل الاستراتيجية والنظر للصعوبات التنظيمية و القانونية التي تميز الجزائر إلا أنه يمكن للمنظومة المصرفية "التقليدية" بالجزائر أن تعتمد آلية فتح فروع ونوافذ للتمويل والاستثمار الإسلامي، وبين الباحث في هذه الدراسة المقصود بالنوافذ الإسلامية وأسباب و إجراءات نشأتها وتطرق إلى التحديات التي تواجهها مشيراً إلى تجربة الجزائر في هذا المجال من خلال بنك ال AGB، وختم الباحث دراسته بنتائج عديدة أهمها:

- أن لنشأة وانتشار النوافذ والفروع الإسلامية أسباب عدة منها: رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال، تلبية الطلب الكبير على الخدمات المصرفية الإسلامية، المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى المصارف الإسلامية وأن النوافذ والفروع الإسلامية يمكن أن تكون سببا في انتشار التمويل الإسلامي لا سيما في الدول التي يتبنى بنكها المركزي نظاما تقليديا، سيما عند التنويع بين مختلف صيغ التمويلات والاستثمارات.
- يخصص بنك خليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية وتتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان "مهنة Proline" هما: صيغة التمويل بـ "السلم": وتوجه هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل، وصيغة التمويل بـ "المراجعة" وتوجه لتمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات والتجهيزات.

- تطور التمويلات الإسلامية بالمقارنة مع القروض التقليدية في بنك الـ AGB التي وصلت لنسبة 145.1 % سنة 2013، هذا التطور وإن كان لا يعكس نسبة النمو الحقيقية إلا أنه يدل على أن التمويلات الإسلامية تلبي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، بالرغم من أن بنك الخليج الجزائر تقليدي ويخصص فقط عبر نافذته الإسلامية بعض الخدمات ممثلة بشكل أساسي في المراجعة والسلم.
- بالرغم من أن التمويلات الإسلامية ببنك خليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط، إلا أن المجموع الكلي مثل 22 % من مجموع التمويلات الممنوحة خلال ثلاث سنوات .
- و في الختام كان للباحث توصية تمثلت في أنه يمكن القول أن النوافذ والفروع الإسلامية يمكن أن تكون سببا في انتشار التمويل الإسلامي لا سيما في الدول التي يتبنى بنكها المركزي نظاما تقليديا، فبالرغم من أن تجارب النوافذ الإسلامية تركز فقط على التمويلات المبنية على البيوع وخاصة المراجعة، إلا أنها استطاعت أن تفتك بحصة سوقية من بين زبائن البنوك التقليدية، ولو اتبع البنك صيغ المشاركات والمضاربات كأحد أهم صيغ أدوات تمويل الاستثمار الإسلامي، ستكون نسب التمويلات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا بالبنك وبالنظام المصرفي ككل.

10. دراسة MOHSIN S. KHAN (1997) ¹:

قدم الباحث في هذا البحث الذي جاء بعنوان "المصرفية الإسلامية بدون فوائد، تحليل نظري" تحليل منهجي للخصائص الرئيسية للنظام المصرفي الإسلامي باستخدام الأدوات والمفاهيم الاقتصادية الحديثة، مع تقديم نموذج نظري لنظام مصرفي خال من سعر الفائدة، وركز الباحث على إبراز إمكانية صياغة منطقية للنظام المصرفي الإسلامي حتى في إطار قواعد المدرسة الكلاسيكية الجديدة، والتوضيح بأنه في الصياغة المنهجية لا يبدو النموذج الذي يستند إليه هذا النظام غريباً تماماً على التفكير الاقتصادي الحديث، بل إن صوراً تشبهه ظهرت في كتابات اقتصاديين بارزين مثل: فيشر (Fisher 1945)، وسامونز (Simons 1948)، وفريدمان (Friedman 1969)، وبيان أنه في ظل ظروف معينة قد يكون هذا النظام أكثر استقراراً نسبياً من النظام المصرفي التقليدي المبني على سعر الفائدة في مواجهة أنواع معينة من الصدمات، وأخيراً اقترح الباحث كيفية تنفيذ النظام المصرفي الإسلامي على نحو يعظم المنفعة منه ويستنتج الباحث أنه :

من وجهة النظر الاقتصادية، فإن الفارق الأساسي بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي لا ينحصر في أن أحدهما يسمح بمدفوعات الفائدة بينما يحرمها الآخر ، بل إن الفارق الذي يعني الاقتصاد بشكل

¹ - Mohsin S. Khan ,Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis , islamic economics, University of king Abdulaziz;Saudi Arabia 1997, Vol 9. P 3-35.

أكبر هو أن النظام الإسلامي يعامل الودائع على أنها أسهم، وبالتالي لا يضمن الحفاظ على قيمتها الاسمية، بينما نجد هذه الودائع في النظام المصرفي التقليدي مضمونة إما بواسطة البنوك أو بواسطة الحكومة .

11. دراسة John R. Presley و Paul S. Mills (2004)¹:

ومعظم هذا الكتاب "التمويل الإسلامي بين النظرية والتطبيق"، مستمد من رسالة ميلز للدكتوراه، حيث تم التطرق إلى عموميات حول الاقتصاد و المصارف في الإسلام، ثم إيضاح انتقاد الإسلام للفائدة و إبراز معالم النظام المصرفي غير القائم على الفائدة والتكلم على صياغة نموذج للمشاركة في الربح و الخسارة، ليتم بعدها توضيح كيفية تطبيق العمل المصرفي بدون فوائد والتخصص في عملية التمويل من غير فائدة وما لها من أثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و التطرق إلى مسائل توضح ما للفوائد من آثار على حياة الفقراء الاجتماعية خاصة وما تؤدي إليه من طلاق وعزلة و انتحار...، لتتجه الدراسة إلى جانب آخر تمثل في تبيان أن حرمة الفائدة ليست قصرا على الإسلام بل هي موجودة أيضا في غيره من الديانات السماوية لكن ليس لها الآن إلا القليل من الموالين في الغرب بسبب فصل الأخلاق عن الاقتصاد، لتختتم هذه الدراسة ببعض النتائج المتوصل إليها و التي كانت من أهمها :

- اعتبار الفائدة إثم مركب لما تسببه من ظلم وتجعل الديون غير قابلة للسداد و تؤدي بسرعة إلى الانهيار الاقتصادي وتركز الثروة في أيدي حفنة من المرابين ويلخص موقف المدرستين الإسلامية و المسيحية في معارضة الفائدة .
- دعت الدراسة في الأخير إلى تحريم الفائدة في المجتمعات الغربية الحديثة كون النظام المصرفي المتحرر من الفوائد يستلزم مزيدا من الإثبات.

12. دراسة Zubair Hasan (1997)² :

ركزت هذه الورقة البحثية على ثلاث قضايا أساسية في مجال الصيرفة الإسلامية عامة وفي دولة ماليزيا بصفة خاصة، أولها: كيف تكون نسب تقاسم الأرباح في عقود المضاربة ؟ أما الثانية : فهل تؤدي نسب المشاركة الفعلية إلى تقسيم عادل للربح بين البنوك من جهة و المودعين من جهة أخرى ؟ وأخيرا: كيف يمكن للبنك المركزي استخدام الربح مع نسبة الفائدة للسيطرة على الائتمان وذلك للتخفيف من إغراء الرفع المالي في ظل نظام مصرفي مزدوج ؟

¹ - Paul S. Mills and John R. Presley، *Islamic Finance: Theory and Practice*، ترجمة رفيق يونس المصري، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2004 .

² - Zubair Hasan، *Islamic Banks: Profit Sharing Equity and Credit Control*، Islamic economics, University of king Abdulaziz, Saudi Arabia 2010, Vol 23. P 131-147.

وبالنظر إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وهي من أسوأ ما واجهه الرأسمالية يرى الباحث أنه على البنوك المركزية أن تضع بطريقة أو بأخرى علامة على إغراء المكاسب المالية والحماية من الاضطرابات المماثلة في المستقبل وإلا فإن خطة الإنقاذ ستكون ضخمة حتى ولو نجحت، وهذا يضيف الوزن إلى اقتراح صاحب هذه الورقة البحثية المتمثل في نتائجه المستخلصة ألا وهي:

- يتوجب استخدام الأساليب و المناهج الكفأة للسيطرة على الائتمان في حالة المصرفية المزدوجة.
- وعن الدعوة لنظام واحد يعمل في ماليزيا فهو ليس بالأمر الهين بل يتوجب الدراسة التي تنطوي على العديد من الاستنتاجات، فهناك حاجة إلى الكثير من البحوث قبل اتخاذ هذا القرار بما في ذلك التغييرات في الإطار القانوني للتعامل مع البنوك.

ثانيا- العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة :

نأمل من خلال هذه الدراسة تقديم إضافة علمية في مجال أبحاث النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، نظرا لأن الدراسات السابقة التي عُنيت بالموضوع اهتمت في مجملها بالجانب الشرعي ومناقشة آراء المؤيدين والمعارضين لهذه الظاهرة والرقابة الشرعية عليها، كما اهتمت أيضا بإبراز التحديات و المعوقات التي تعترض تجربة النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، والتحدث عن إيجابياتها خاصة بالنسبة للمجتمعات التي ترفض التعامل بالربا، في حين أن معظم تلك الدراسات لم تهتم بحجم النشاط المالي للنوافذ الإسلامية وربطه ومقارنته بحجم النشاط الكلي في البنوك الأم، ومساهمتها في النظام المصرفي و في الاقتصاد ككل .

كما أن أغلب الدراسات التي عُنيت بالموضوع وتم سردّها في الدراسات السابقة كانت أغلبها دراسات فقهية وقانونية أكثر منها اقتصادية تعتمد على إحصائيات و تقارير للتمكن من تحديد دورها في القطاع المصرفي والاقتصاد وهو ما سنعتمد عليه في هذه المذكرة.

خلاصة الفصل الأول

إن الانتشار الواسع للصيرفة الإسلامية والنجاح الكبير الذي حققته جعل البنوك التقليدية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك قصد جذب شريحة مهمة من المجتمع الذين يفضلون المعاملات الإسلامية، والمحافظة على عملائها من جذب المصارف الإسلامية.

ومن هنا تأتي أهمية ما قمنا به من استعراض للنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بغرض التعرف عليها وأسباب نشأتها، أهدافها، أنشطتها، عوامل نجاحها وما يصاحبها من تحديات ومعوقات، وآثارها الاقتصادية الإيجابية منها والسلبية، ولذلك فإن مجال هذا البحث كما يدل عليه عنوانه ألا وهو تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، آخذين في الاعتبار أن محاولة التقييم هنا لا تمتد بأي حال من الأحوال إلى تقييم العمل المصرفي الإسلامي نفسه وإنما تنسحب فقط على تقييم المداخل إلى تقديمه من خلال نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية بطبيعة نشأتها الأولى.

وفي الجزء الثاني من الدراسة قدمنا أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والتي ترتبط بموضوع المذكرة من أجل ربط التراث الفكري السابق بموضوع الدراسة الحالية، وقد تنوعت بين الموضوعات المرتبطة بالناحية الشرعية للنوافذ الإسلامية وبين الدراسات التي اهتمت بالتحديات، ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، وبين التأصيلات الفكرية لدور هذه النوافذ في نشر الصيرفة الإسلامية، وكذا الدراسات التي اهتمت بطرح إشكالية سلبية للنوافذ الإسلامية ودورها في تأخير التخلص من الربا.

وأبرزنا أن بحثنا سيرتكز على الدراسات السابقة من حيث آليات عمل النوافذ الإسلامية، لنحاول - دون الخوض في المسائل الفقهية - تتبع الأثر الاقتصادي وخاصة في القطاع المصرفي الذي يؤديه انتشار وتزايد عمل النوافذ الإسلامية.

الفصل الثاني: (الدراسة الميدانية)

التحليل التطبيقي لكفاءة النافذة

المصرفية الإسلامية ببنك: AGB

تمهيد:

يتكون النظام المصرفي في الجزائر من مجموعة من البنوك الحكومية والخاصة، والتي تنقسم بدورها إلى مؤسسات بنكية تقليدية وأخرى إسلامية، تنشط تحت رقابة بنك الجزائر "البنك المركزي"، وفي مذكرتنا هذه سيكون بنك الخليج الجزائر الـ AGB محل دراسة حالتنا، باعتباره البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي قام بفتح نافذة تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

ولقد حاولنا من خلال الاعتماد على البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية للبنك في الفترة الممتدة بين 2011-2014، وكذلك الارتكاز على معطيات تقارير اتحاد المصارف العربية لتحديد حجم التمويلات الإسلامية في البنك ومقارنتها بالتقليدية، ومن ثم تحديد نسبة مساهمتها في إجمالي التمويلات المصرفية بالجزائر للتمكن من تحديد حقيقة هاته التجربة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات و البيانات المالية سواء المتعلقة بتحديد حجم التمويل الإسلامي في الـ AGB ومقارنته مع باقي المتغيرات، أو تلك التي تستعرض تجارب مختلفة لهدف تقييم التجربة. ولإتمام دراستنا والوصول إلى إجابة على المشكلة البحثية للمذكرة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين كالتالي:

✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات.

✓ المبحث الثاني: تحليل، مناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول- الطريقة والأدوات :

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان بنك الخليج الجزائر "AGB" باعتباره مجتمع الدراسة الرئيسي والخدمات المالية المصرفية الإسلامية التي يقدمها عبر نافذته المتخصصة؛ لنحدد بعدها متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات ومعالجة بيانات الدراسة؛ لنصل إلى تلخيص المعطيات المجمعة ذات الصلة الموضحة لعلاقة حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية ببنك الخليج الجزائر، وموقع البنك قيد الدراسة بالمقارنة مع دول أخرى. لنخلص إلى ضبط سبع متغيرات دالة نعتمد عليها في مناقشة وتحليل النتائج.

أولاً- مجتمع الدراسة بنك الخليج الجزائر " AGB " :

يتمثل مجتمع دراستنا في بنك الخليج الجزائر " AGB "، وهو البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي اعتمد تقديم خدمات مالية إسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية، وبالتالي هو الذي سنعتمد عليه في الشق المتعلق بالدراسة الميدانية.

1. نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر " AGB " :

بنك الخليج الجزائر " AGB " وهو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي -كييكو- الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت وله فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضاً مع بنك سوريا والخليج وبنك الخليج المتحد والبنك الأردني الكويتي الذي يملك 75 فرعا في عمان وعمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالمي وبنك برقان* وغيرها¹.

وافتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003 م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى وهي بنك برقان، البنك الأردني الكويتي والبنك الدولي التونسي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كييكو (KIPCO)².

ولقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، وقد وافق عليه بنك الجزائر كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03³، وبعدها تأسس البنك في 08 فروع، ولديه الآن 44 وكالة في كامل التراب

¹ - فوزي محيريق، مرجع سبق ذكره، ص : 15 .

* بنك برقان : هو بنك كويتي تابع لشركة مشاريع الكويت القابضة (KIPCO)، وبعد من أحدث وأنشط البنوك التجارية في دولة الكويت حيث أنشئ في عام 1977 ومنذ ذلك الوقت استطاع أن يحتل موقعا رياديا في مجال الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات الشركات والخدمات الاستثمارية وذلك من خلال تقديم منتجات مبتكرة وتوظيف قوات متطورة ذات تقنية عالية.

² - Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, P: 07, (En linge), 17/02/2016, https://www.ag-bank.com/PDFA-AGB_Rapport_Annuel2013.html.

³ - Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, op.cit, p: 52 .

الوطني، وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر بـ: 6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي: ¹

✓ 60 % من طرف بنك البرقان Burgan Bank .

✓ 30 % البنك التونسي الدولي Tunis International Bank .

✓ 10 % البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank .

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ويسعى لأن يكون كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم خدماته المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية ، وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرية.

ويقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلته يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتباره أول بنك تقليدي يقدم خدمة مصرفية إسلامية للزبائن بالجزائر.

2. القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك خليج الجزائر:

الإدارة المالية في بنك AGB تعمل وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية التي يحددها بنك الجزائر، بناء قانون النقد والقرض، وتتلائم كل الإجراءات المحاسبية المالية المتبعة في بنك ال AGB مع المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر. ويتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، المعايير المحاسبية المتبعة في المصارف الإسلامية، وذلك طبقا ل:

- القانون رقم 11-07، بتاريخ 2007/11/25 المتعلق بنظام المحاسبة المالية.
- التنظيم 04-09، بتاريخ 2009/07/23 المتضمن وضع حسابات مصرفية الطائفة والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية.
- التنظيم 05-09 بتاريخ 2009/10/18 بشأن إنشاء ونشر القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية.²

¹ - صحراوي انتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة: علوم إقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014/2015، ص:

² - فوزي محيريق، مرجع سبق ذكره، ص : 16.

3. الخدمات المالية الإسلامية عبر نافذة بنك الخليج الجزائر الـ "AGB":

يُخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية وتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان "مهنة Proline" وهما: السلم والمراجعة ويتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية¹، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 سميت بـ "leasing" وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري .
وتفصيل ذلك كالآتي:

1.3. مهنة الـ Proline : وتشمل :

أ. صيغة التمويل " السلم ":

والسَّلْم اصطلاحاً هو البيع الفوري الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.² إذا فالسلم وهو تقديم الثمن وتأخير استلام البضاعة المشتراة، وتكون الصورة هنا مُعكسة تماماً للبيع الآجل، أي أن المصرف يدفع مُقدماً ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المُعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها، وعادةً ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية وكذا تمويل القطاع الفلاحي لمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج. وتوجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل، وفقاً للأشكال الآتية :

① تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دينار جزائري.

② تمويل سنوي حتى 70 % من بيان المخزون المقدم للمصرف.

③ إعادة تسديد لفترة 90 يوم بعد صرف المبلغ.

ب. صيغة التمويل " المراجعة ":

المراجعة المصرفية للأمر بالشراء هي أن المشتري يأمر المصرف بشراء سلعة موصوفة له، والمصرف يقوم بشرائها على حسابه، ولأنه دفع قيمتها فقد امتلكها، علماً أن المصرف ليس في نيته امتلاكها، ولكنه لبيع السلعة المشتراة إلى الشخص الأمر بالشراء لحيازتها والاستفادة منها، واحتفاظ المصرف بالملكية كضمان مقابل التمويل بالأجل؛ أي أن الثمن يقسط.³

إذن فالمراجعة للأمر بالشراء هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه من البائع الأول مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه، أي البيع برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى بـ ثمن المراجعة.

1- GULF BANK ALGERIA, **Proline conforme aux Préceptes de la Chari'a**, en ligne, 20/09/2016, <https://www.agb.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html> .

² - محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 198.

³ - حسام الدين عفانة، بيع المراجعة المركبة كما تجرّه المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك"، جامعة الخليل، فلسطين، 2009/7/27، ص 6.

وتوجه لتمويل احتياجات الزبائن والمستثمرين لاقتناء المعدات والتجهيزات وتتم صيغة المراجعة وفقا

للشروط الآتية :

- ① مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج .
- ② تمويل حتى 80 % من ثمن المعدات المراد تمويلها .
- ③ مدة التمويل القصوى 5 سنوات .
- ④ تسديد الأقساط يكون شهريا .

2.3. خدمة الـ leasing :

وهي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير)، مع احتفاظ المؤجر ملكية الأصل حتى نهاية العقد، ويملك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل وهامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

ثانيا- متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة:

1. متغيرات الدراسة:

ترتكز دراستنا على تقييم نجاح العمل بآلية النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي، وإن كنا نعتقد أن نجاح النافذة الإسلامية ليس هدفا في حد ذاته بل إن النجاح الذي يمكن أن يحققه النافذة الإسلامية يعد مؤشرا حقيقيا على إمكانية فتح فروع مستقلة للبنك التقليدي أو تحويل وكالات إلى فروع تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبناء على ذلك استبعدنا قياس مؤشرات الكفاءة التشغيلية للبنك ككل، على اعتبار أن مؤشرات نجاح النافذة الإسلامية غير مرتبط بالكفاءة التشغيلية للبنك ككل الذي يقدم خدمات مصرفية تقليدية.

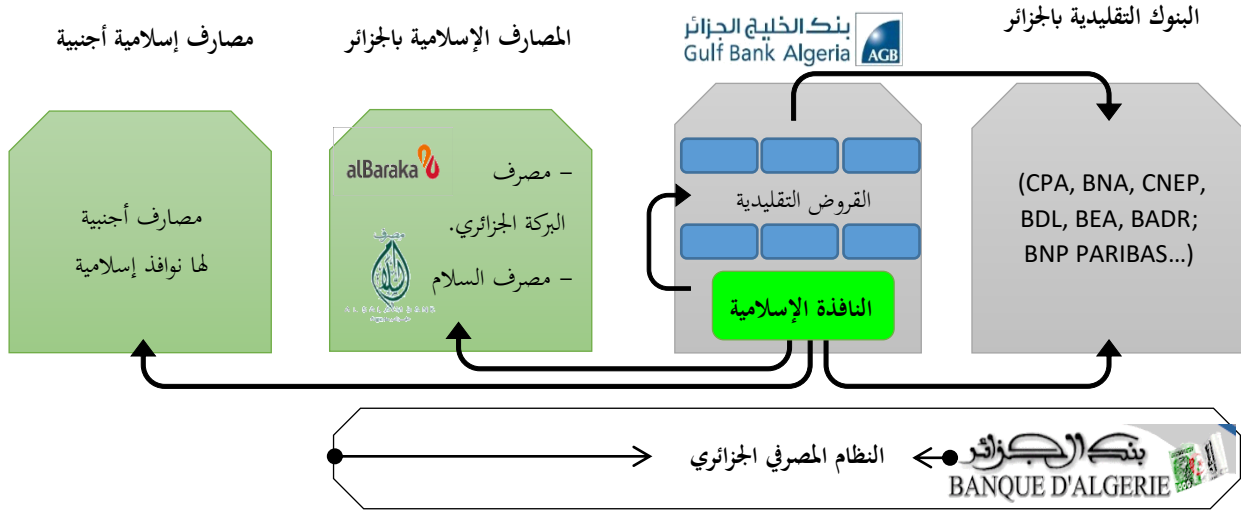
ولذلك حاولنا أن نقترح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن توضح نجاح وكفاءة النافذة الإسلامية على عدة مستويات كالآتي:

- ① موقع النافذة على مستوى البنك التقليدي.
- ② إجمالي حجم التمويلات للنافذة إلى حجم النشاط المصرفي الإسلامي.
- ③ تقدير حجم التمويلات للنافذة مقارنة بحجم النشاط المصرفي ككل.
- ④ نشاط النافذة بالبنك قيد الدراسة نسبة إلى مصارف أجنبية.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل (1-2) :

مستويات إثبات كفاءة النشاط المالي للنافذة الإسلامية في بنك تقليدي



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مستويات المقارنة المقترحة.

وإجمالاً يمكن حصر متغيرات الدراسة ومبرراتها الدلالية في الجدول الآتي:

الجدول (1-2) :

تحديد متغيرات دراسة نشاط النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر الـ "AGB":

الرقم	متغيرات الدراسة	الدلالة
01	حجم نشاط بنك الـ AGB في النظام المصرفي الجزائري	وذلك بمقارنة حجم نشاط بنك الخليج الجزائر الـ AGB مع نشاطات بنوك تقليدية أخرى لمعرفة مساهمته في النشاط المصرفي في الجزائر .
02	حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية في بنك الـ AGB إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي.	من خلال تحديد مدى تطور التمويلات الإسلامية بالمقارنة مع القروض التقليدية في بنك الـ AGB، للفصل في نجاح تجربة التمويلات الإسلامية في استقطاب المجتمع الجزائري من عدمه.
03	مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB بحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر	من خلال مقارنة حجم النشاط المصرفي الإسلامي في نافذة بنك الـ AGB بحجم نشاط مصرفين إسلاميين لتحديد أهمية التجربة بالرغم من أنها نافذة فقط.

04	واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، مقارنة بنظيراتها في مؤسسات مصرفية أخرى في دول عربية و إسلامية.	لمحاولة المقارنة بين التجربة الجزائرية مع بيانات أخرى مختلفة، عربية وإسلامية، ومحاولة معرفة حقيقة النظام المصرفي الجزائري في مجال الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية.
05	تطور صيغتي السلم و المراجعة في بنك ال AGB	هذا التطور إن وجد يعكس نسبة النمو و يدل على أن التمويلات الإسلامية تلي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، بالرغم من أن بنك خليج الجزائر، تقليدي ويخصص فقط عبر نافذته الإسلامية بعض الخدمات ممثلة بشكل أساسي في صيغتي المراجعة و السلم.
06	مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك ال AGB مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل	للتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر، ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري.
07	توجه الصيرفة الإسلامية بالجزائر واعتماد آلية النوافذ الإسلامية	من خلال استعراض آخر المستجدات الحاصلة في الساحة الجزائرية فيما يتعلق بموضوع النوافذ الإسلامية .

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الإشكالية الرئيسية وفرضيات الدراسة والبيانات ذات الصلة.

2. طريقة جمع معطيات الدراسة ووصفها :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة، والذي اتبعنا فيه أسلوب المقابلة مع مدير وكالة بنك الخليج الجزائر بالوادي، و أيضا تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر الـ "AGB" للفترة الممتدة بين 2011-2014، وتضم التقارير البيانات المالية التي تتضمن بيان المركز المالي نهاية كل سنة، وبيان حجم التمويلات الكلاسيكية (التقليدية) وحجم التمويلات الإسلامية، وكذا الإعتماد على معطيات تقارير اتحاد المصارف العربية والتقارير السنوي لسنة 2015 الخاص ببنك الاستثمار السعودي ومعطيات عن الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

ويتم إعداد البيانات المالية ببنك الخليج الجزائر على أساس حجم القروض التقليدية، وحجم التمويلات الإسلامية، وتعرض البيانات المالية بالدينار الجزائري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية.

وأهم التقارير الصادرة عن بنك الخليج الجزائر والتي تصدر باللغتين الإنجليزية والفرنسية نجد:

① التقرير المالي السنوي.

② الوضعية المالية "القوائم المالية".

وهذا منذ تأسيس البنك سنة 2003 إلى غاية سنة 2015.

وبالنسبة للمنتجين المصرفيين المقدمان من طرف النافذة، فإن عرضهما في التقرير ميمر بمصطلح: "Crédit CT islamique" للقروض الإسلامية، وليس المقصود بها القروض بالمعنى الاصطلاحي التقليدي "Crédit CT classique" التي هي "قروض بفائدة"، ولا حتى المعنى الاصطلاحي في المصرفية الإسلامية "القروض الحسنة"؛ بل المقصود هو حجم التمويلات الممنوحة للزبائن في صيغتي التمويل المعتمد بالنافذة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر تحت مسمى "مهنة الـ Proline" وهما صيغتي:

✓ صيغة التمويل "السلم".

✓ صيغة التمويل "المراجحة".

بالإضافة للمنتج الجديد الذي أطلق سنة 2014 وهو:

✓ التمويل التأجيري "leasing".

وأحيانا توصف المنتجات في التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر بـ: "القروض الموافقة للشريعة الإسلامية"،

"Les crédits conformes à la Charia islamique"

3. دراسة ومعالجة البيانات:

لمعالجة بيانات الدراسة اعتمدنا على تحليل ودراسة القوائم والتقارير المالية الخاصة ببنك الخليج الجزائر "AGB"، والمعطيات الواردة في تقارير اتحاد المصارف العربية. وكما أشرنا سابقا فإن المتغير التابع في دراستنا هو نجاح أو كفاءة النافذة التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في بنك تقليدي، وتحديدًا في بنك خليج الجزائر؛ وقد تم جمع أكثر عدد من المتغيرات المستقلة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاح عمل النافذة الإسلامية، وسنحاول تحليل الوثائق المتعلقة بالحجم المالي لنشاط البنك ممثلة في التقارير المالية السنوية والقوائم المالية لبنك الخليج الجزائر الـ AGB وكذا حجم النشاط المصرفي ككل في الجزائر؛ وهذا حتى نربط بالنسب بين حجم نشاط النافذة المصرفية الإسلامية في بنك الـ AGB إلى حجم النشاط المصرفي التقليدي.

وحتى نقدر حجم التمويل المصرفي في النافذة نسبة إلى خدمات مماثلة في بنوك أخرى، لا يوجد في الجزائر بنوك تقليدية تقدم خدمات مماثلة كالتقدمها بنك خليج الجزائر؛ وتقريبًا للمقارنة حاولنا إدخال حجم النشاط المصرفي الإسلامي بالجزائر في بنكي السلام والبركة فكانت المقارنة بين حجم التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB وحجم التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر.

ولإبراز حجم النشاط المصرفي الإسلامي في نافذة البنك التقليدي قارنا بين واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، بالنسبة لنظيراتها في مؤسسات مصرفية أخرى في دول عربية وإسلامية.

وبتتبع تطور صيغتي السلم و المراجعة في بنك الـ AGB، كمنتجَيْن مصرفيَيْن إسلاميَيْن، وللتمكن من تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر، ومكانتها في النظام المصرفي الجزائري سنقارن بين حجم التمويل الإسلامي في بنك الـ AGB مع النشاط المصرفي في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة.

سنقوم بناء على بيانات التقارير السنوية بتحديد مكانة بنك الخليج الجزائر من حيث حجم النشاط في المنظومة المصرفية الجزائرية و مقارنة تطور التمويلات الإسلامية مع القروض التقليدية في بنك الـ "AGB"، لنقوم بعدها بمقارنة نشاطه عبر نافذته الإسلامية مع بنكي البركة والسلام الإسلاميين و تجارب عربية و إسلامية، وتحديد مساهمة النشاط الإسلامي في بنك الـ "AGB" بالنشاط المصرفي الجزائري ككل ومن ثم استخلاص النتائج وتحليلها و تفسيرها.

أولاً- حجم نشاط بنك الـ AGB في النظام المصرفي الجزائري :

قُدِّر عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكاً نهاية شهر مارس 2014، شملت 6 بنوك حكومية و 14 بنكاً خاصاً، وهذه الأخيرة تتوزع بين بنوك محلية، عربية وأجنبية، كما تنقسم البنوك في الجزائر إلى 18 بنكاً تجارياً، ومصرفيين إسلاميين، أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد 7 بنوك محلية و 13 بنكاً أجنبياً، وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و 85% من القروض و 90% من الودائع .

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77 % من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75 % من الودائع وحوالي 62 % من القروض.

والجدول الموالي يوضح الموجودات والودائع والقروض وكذا حقوق الملكية لأكبر عشرة بنوك في الجزائر، وترتيبها بحسب حجم الموجودات في كل بنك.

وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (2-2) :

بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات

(مليون دولار)

الأرباح			حقوق الملكية			قروض			ودائع			موجودات			البنوك	الرقم
2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013	2011	2012	2013		
398	455	268	2,476	1,799	1,988	7,425	7,371	9,614	28,702	23,632	21,491	34,675	29,478	27,018	بنك الجزائر الخارجي	01
458	348	م.غ.	1,410	1,644	م.غ.	11,841	14,517	م.غ.	12,764	16,963	م.غ.	21,312	26,369	م.غ.	البنك الوطني الجزائري	02
176	197	م.غ.	901	951	م.غ.	5,784	6,854	م.غ.	9,145	10,457	م.غ.	13,137	14,651	م.غ.	القرض الشعبي الجزائري	03
133	72	م.غ.	451	809	م.غ.	4,832	5,323	م.غ.	10,364	10,737	م.غ.	12,116	12,606	م.غ.	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	04
25	27	م.غ.	363	379	م.غ.	2,600	3,434	م.غ.	3,744	3,768	م.غ.	5,694	5,779	م.غ.	بنك التنمية المحلية	05
50	54	52	272	274	286	775	832	802	1,363	1,481	1,197	1,760	1,917	2,010	بنك البركة الجزائري	06
34	52	64	131	219	258	587	832	1,040	575	838	1,173	0.989	1,347	1,788	بنك الخليج الجزائري	07
12	17	17	147	197	218	426	257	362	283	318	0.325	0.552	0.606	650	بنك المؤسسة العربية المصرفية	08
14	18	20	132	163	183	130	151	205	159	222	0.285	0.398	0.519	592	بنك الإسكان للتجارة و التمويل	09
12	13	18	212	229	234	241	241	141	163	189	0.235	0.396	0.466	524	ترست بنك الجزائر	10
1312	1253	م.غ.	2612.89	3224.44	م.غ.	2186.65	2350.50	م.غ.	1246.08	1634.04	م.غ.	91,03	93,74	م.غ.	المجموع	

المصدر : اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، <http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1575160416021591157515931575160416051589/7467/1>.

ومن خلال ما سبق عرضة نجد أن بنك الخليج الجزائر يحتل مكانة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية، كونه يعتبر السابع من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر، و من هنا يمكننا الإشادة بأهميته و أهمية تجربته في مجال الصيرفة الإسلامية. وإن كانت المصارف التقليدية منفردة أو مجتمعة تستحوذ على أكثر الموجودات حيث نجد أن أكبر بنك تقليدي وهو : البنك الخارجي الجزائري يستحوذ لوحده على نسبة: 31.45 % من إجمالي الموجودات و البنوك التقليدية الأربع:

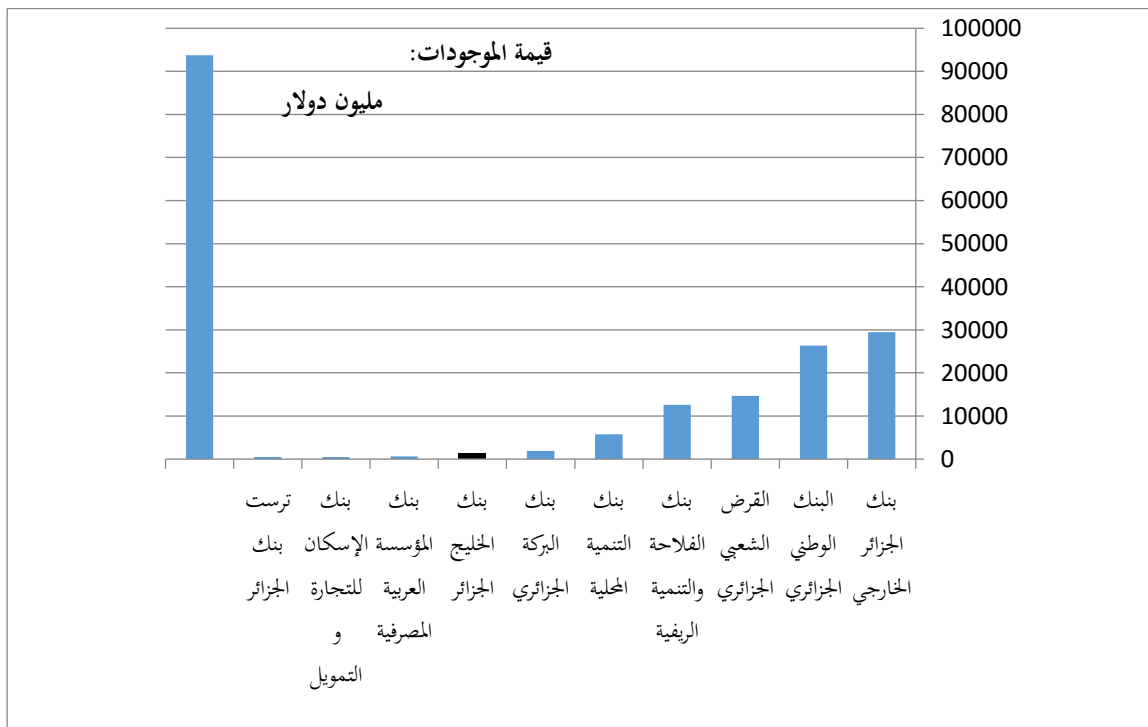
- ✓ بنك الجزائر الخارجي.
- ✓ البنك الوطني الجزائري.
- ✓ القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تستحوذ على ما نسبته 76.15 % لإجمالي موجودات 10 بنوك.

ولأكثر توضيح لموقع بنك خليج الجزائر من حيث الموجودات ندرج المخطط الآتي:

الشكل (2-2) :

موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات العشر بنوك الأولى بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجدول السابق.

وبالرغم من بنك الخليج الجزائر، يستحوذ على ما قيمته: 1347 مليون دولار بنسبة 1.44 % ، من إجمالي الموجودات إلا أن البنك استطاع أن يحتل الموقع السابع من إجمالي 20 بنك، في نظام مصرفي تتحكم فيه البنوك العمومية بأكثر من: 80% من إجمالي الموجودات.

ويمكن ان نضيف بأن بنك الخليج الجزائر حديث النشأة، "2003" مقارنة ببنوك عمومية وخاصة تنشط منذ أكثر من 13 سنة.

ثانيا- حجم النشاط الإسلامي في بنك ال AGB إلى النشاط التقليدي:

من خلال التقرير السنوي لسنة 2014 حصلنا على حجم القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية التي قدمها بنك خليج الجزائر، من سنة: 2011 إلى سنة: 2014 وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (2-3) :

تطور القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر

(الوحدة: مليون دج)

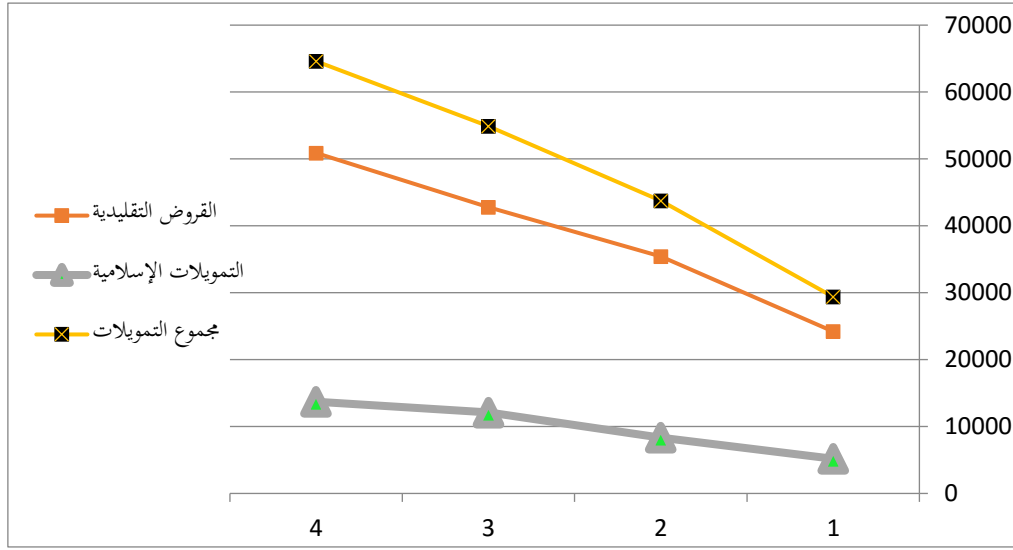
السنة	2011	2012	2013	2014
القروض التقليدية	24202	35414	42777	50888
نسبة الزيادة %	/	% 146.30	% 120.80	% 119.00
التمويلات الإسلامية	5181	8343	12108	13708
نسبة الزيادة %	/	% 161.00	% 145.10	% 113.20
مجموع التمويلات	29383	43757	54885	64596

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على التقريرين السنويين لبنك الخليج الجزائر 2013 / 2014، ص ص : 28- 23 على التوالي.

ويمكن توضيح تزايد إجمالي التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل (3-2) :

حجم التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر

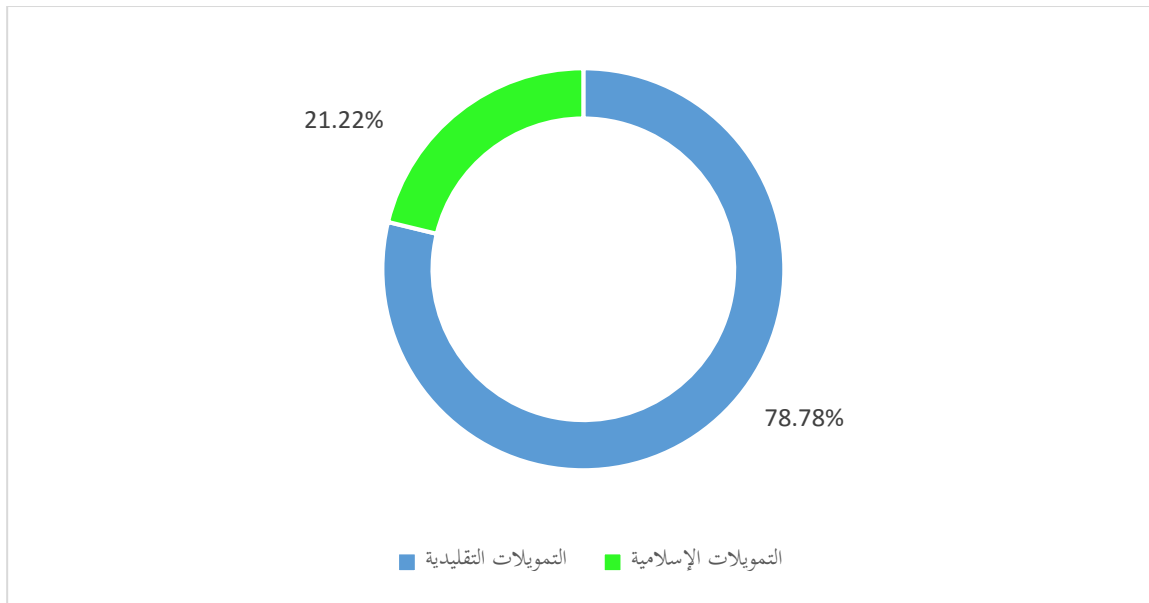


المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجدول السابق.

و يمكننا توضيح حجم التمويلات للنافذة الإسلامية بالمقارنة مع حجم التمويلات التقليدية من خلال الزاوية النسبية لسنة 2014 كالآتي :

الشكل (4-2) :

توزيع التمويلات في بنك الخليج الجزائر لسنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجدول (3-2) .

من خلال الجدول نلاحظ جليا التطور في نسبة التمويلات الإسلامية التي وصلت لنسبة 145.1% سنة 2013، كما أن نسبة نمو التمويلات الإسلامية كانت أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية في السنتين 2013/2012 لتتراجع هذه القيم سنة 2014، وقد يرجع ذلك إلى الأزمة المالية الراهنة و ما تبعها من سياسة تقشف و ركود اقتصادي، و أيضا استحداث بنك الـ AGB لصيغة تمويلية جديدة تتمثل في خدمة الـ Leasing أو التمويل بالتأجير و التي قد تكون استقطبت شريحة من عملاء مهنة Proline .

ثالثا-مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الـ AGB بالتمويلات في المصارف الإسلامية بالجزائر:

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مؤسستين أساسيتين عربيتين وهما: بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام: 2008.*

وفي العام 2013 بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر: 2.57 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية، وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، إذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013، وقد بلغ حجم أصول بنك البركة الجزائري 2.01 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار¹.

وفي العام نفسه 2013 بلغ حجم الأصول الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 12108 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل أكثر من 152 مليون دولار (مع العلم أنه سنة 2013 بلغ متوسط صرف الدولار حوالي 79.38 دينارا جزائريا)²، أي أن حجم الأصول الإسلامية لبنك الـ AGB يعادل 0.15 مليار دولار، و بالتالي يمكننا تحديد مساهمة كل مؤسسة من المؤسسات السابقة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و الجدول التالي يوضح ذلك :

* نشير هنا إلى المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998، كفرع بالجزائر، وتقدم الشركة الأم مجموعة : ABC خدمات مالية إسلامية إلى جانب خدمات مالية تجارية في دول غربية كأمريكا وبريطانيا، إلا أن الذي يهمنا هنا هو أن التقارير الخاصة بفرع الجزائر، تقيم الموجودات في جدول تقرير مالي واحد لإجمالي الخدمات التجارية والخدمات الإسلامية وهو ما يجعل المقارنة بنافذة بنك AGB غير واقعية ولذلك استبعدنا القوائم المالية لهذا البنك. للاستزادة ينظر:

- بنك ABC في الجزائر، المؤشرات المالية، على الخط، 2017/05/15، <https://www.bank-abc.com/Ar/ABCWorld/Africa/Algeria/Pages/default.aspx>
- BANK ABC Group Annual Report 2016, p11, online, Consulted: 15/05/2017, <https://www.bank-abc.com/Ar/AboutABC/Investment/DocLib2/ABC%20Group%20AR%202016.pdf>

¹ اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، 2017/05/01، 23:31 (بتصرف)
<http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1575160416021591157515931575160416051589/7467/1>.

² حفيظ صواميلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، جريدة الخبر، 2015/03/26،
<http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.oT0cmtwl.dpbs>

الجدول (4-2) :

مساهمة المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

(الوحدة: مليار دولار)

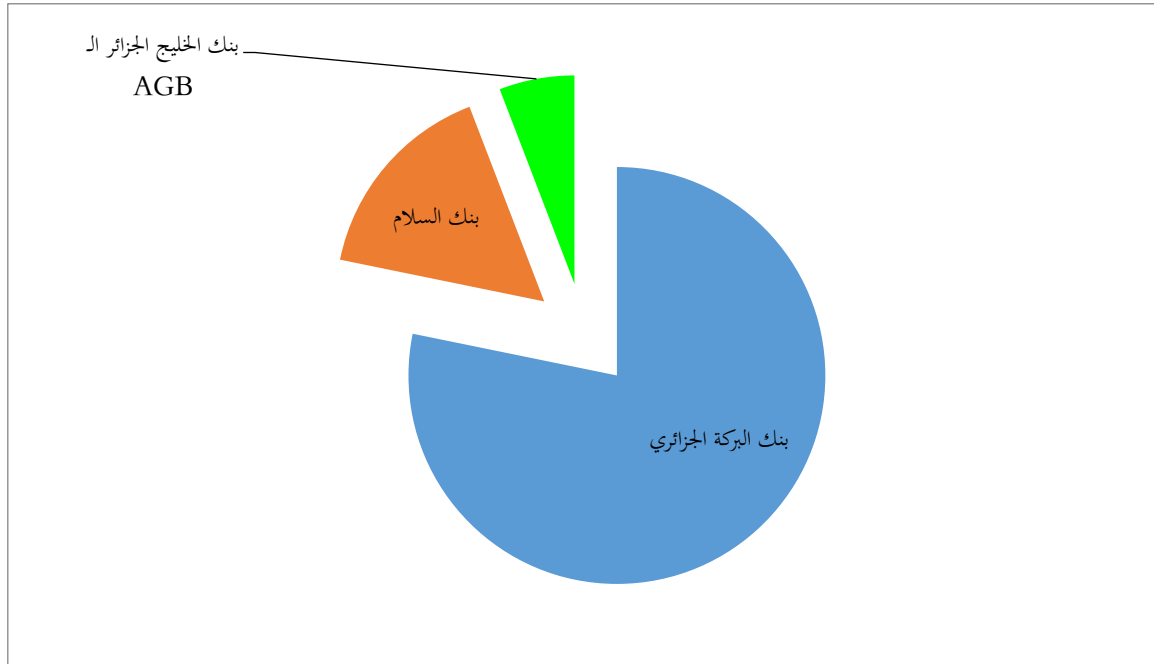
المؤسسة المالية	حجم الأصول الإسلامية	نسبة المساهمة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر
بنك البركة الجزائري	2.01	% 78.21
بنك السلام	0.41	% 15.95
بنك الخليج الجزائر ال AGB	0.15	% 05.83
المجموع	2.57	% 100

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على تقارير اتحاد المصارف العربية و بنك الخليج الجزائر 2014، ص: 23.

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالدائرة النسبية التالية :

الشكل (5-2) :

مساهمة المؤسسات المالية المصرفية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجدول (4-2)

ويمكننا القول هنا بأن مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإن كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشأته إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم بأنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط عبر "مهنة Proline" المتمثلة أساسا في صيغتي السلم والمراجعة و خدمة "leasing" وهي عبارة على خدمة التمويل التأجيري.

ويمكننا القول أنه لو كان بنك الخليج الجزائر الـ AGB يعتمد على الصيغ الإسلامية الأخرى كالمضاربة، المشاركة، الاستصناع و المزارعة وغيرها لاتسعت شريحة عملاء نافذته الإسلامية ولازدادت نسبة مساهمته في الصيرفة الإسلامية الجزائرية .

رابعاً- واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بنظيراتها في دول عربية و إسلامية :

لمحاولة المقارنة بين التجربة الجزائرية مع بيانات أخرى مختلفة، عربية و إسلامية و معرفة حقيقة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية، ارتأينا سرد تجارب مختلفة في هذا المجال، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

1. التجارب العربية:

تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، أما بالنسبة للسودان، فهو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل وبلغ مجموع أصوله حوالي 17.7 مليار دولار في نهاية العام 2015، وتشكل الأصول المصرفية الإسلامية ما بين 20-25% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، و ذلك في عام 2015.

وقد بلغت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في السعودية حوالي 52%، وفي الكويت 45%، وقطر 26%، وفي الإمارات العربية المتحدة 22%، وفي البحرين 29%، وفي عمان 7%. وخلال الفترة 2010-2014، بلغت نسبة نمو الأصول المصرفية الإسلامية 15% في كل من السعودية وقطر، و8% في الإمارات والكويت، و1% في البحرين¹.

ومن خلال ما تقدم لاحظنا أن دول الخليج و خاصة السعودية تتربع على صدارة عرش الصيرفة الإسلامية العربية من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذلك سوف نختار نماذج لبنوك تقليدية سعودية وعمانية تعمل وفق آلية النوافذ الإسلامية:

¹ - اتحاد المصارف العربية، تطورات الصيرفة الإسلامية، 2016/06/06،

<http://www.uabonline.org/ar/research/banking/15781591160815851575157815751604158916101585160115/34922/0>.

1.1. البنك السعودي للاستثمار (SAIB):

تأسس البنك السعودي للاستثمار كشركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/31 بتاريخ 23 جوان 1976 م في المملكة العربية السعودية و مقره الرئيسي في الرياض، إلا أنّ نشاطه الفعلي بدأ في مارس 1977م، وللبنك ملاك سعوديين وغير سعوديين و تشتمل قائمة الملاك الرئيسين للبنك على¹ :

- المؤسسة العامة للتقاعد بـ 17.26 % .
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بـ 17.32 % .
- شركة سعودي أوجيه المحدودة بـ 08.59 % .
- شركة جي بي مورغان الدولية للتمويل بـ 07.50 % .
- البنك الأهلي التجاري بـ 07.20 % .

يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الضوابط الشرعية وفق نوافذ وفروع إسلامية و يقدم أيضا المصرفية التقليدية للأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الفرع الرئيسي و شبكة الفروع الممتدة على نطاق المملكة العربية السعودية.

و يقدم البنك تحت برنامج (الأصالة) عدة منتجات متوافقة مع الضوابط الشرعية، وقد أعطيت هذه المنتجات الاهتمام الخاص لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية وملاءمتها للسوق السعودي المحلي إدراكاً لتزايد الطلب على المنتجات الإسلامية وأهمية المصرفية الإسلامية، باعتبارها توجهاً استراتيجياً للبنوك العاملة في السعودية ومنطقة الخليج العربي.

ويقوم البنك من خلال هذا البرنامج بتشغيل أربعة وأربعين فرعاً تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تمكن البنك من رفع حجم التمويل والودائع المتوافقة مع الضوابط الشرعية، حيث بلغت القروض المتوافقة مع الضوابط الشرعية 32.6 مليار ريال سعودي وذلك في 31 ديسمبر 2015 م بارتفاع قدره 2.0 مليار ريال سعودي وبنسبة زيادة قدرها 6.5 % مقارنة بالعام 2014 م والذي بلغ 30.6 مليار ريال سعودي، كما بلغت الودائع المتوافقة مع الضوابط الشرعية 52.5 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2015 م بارتفاع قدره 3.4 مليار ريال سعودي وبنسبة زيادة قدرها 6.9 % مقارنة بالعام 2014 م والذي بلغ 49.1 مليار ريال سعودي .

2.1. الصيرفة وفق نوافذ إسلامية في سلطنة عمان:

أوضحت البيانات التي قامت وكالة الأنباء العمانية بتجميعها أن إيداعات الزبائن في خمس نوافذ للصيرفة الإسلامية بلغت بنهاية جوان 2014م، 278.6 مليون ريال عماني مقابل 13.5 مليار ريال عماني لإيداعات

¹ - البنك السعودي للاستثمار، التقرير السنوي 2015، السعودية، 2015/12/31 .

زبائن البنوك التقليدية الخمسة التي قامت بافتتاح نوافذ إسلامية، لتسجل إيداعات زبائن النوافذ الإسلامية نموًا بنسبة 74.6 % مقابل نمو بنسبة 16.3 % في ودائع زبائن البنوك التجارية الخمسة التي افتتحت نوافذ للصيرفة الإسلامية وهي بنك مسقط (ميثاق)، البنك الوطني العماني (مزن) وبنك ظفار (ميسرة) ، البنك الأهلي (الهلل) وبنك صحار (صحار الإسلامي)¹.

وأشارت البيانات التي أعدها الوكالة من واقع النتائج المالية للنوافذ والبنوك الإسلامية إلى أن إيرادات النوافذ الخمس ارتفعت بنهاية جوان 2014م إلى 12.4 مليون ريال عماني مسجلة نموًا نسبته 100% عن مستوياتها قبل عام، فيما ارتفعت إيرادات البنوك التجارية التي افتتحت نوافذ لها بنسبة 4.8% فقط من 216.1 مليون ريال عماني إلى 226.5 مليون ريال عماني.

كما أشارت البيانات التي أعدها نفس الوكالة إلى أن حجم التمويل الذي قدمته النوافذ الإسلامية بلغ بنهاية جوان 2014م، 624.7 مليون ريال عماني مقابل 260 مليون ريال عماني بنهاية جوان 2013م، مسجلًا نموًا بنسبة 140.2%، في حين سجلت القروض المصرفية التي قدمتها البنوك التجارية الخمسة التي افتتحت نوافذ لها نموًا بنسبة 25% من 10.4 مليار ريال عماني إلى 13 مليار ريال عماني.

2. التجارب في الدول الإسلامية :

تحتل ماليزيا مرتبة الصدارة في مجال الصيرفة الإسلامية في الدول الإسلامية غير العربية بعد إيران، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على تجربة هذه الأخيرة كونها تملك قطاعًا مصرفيًا يولي أهمية كبرى للصيرفة والأسواق المالية الإسلامية، و نحن في موضوعنا هذا سلطنا الضوء على عمل القطاع المصرفي التقليدي وفق نوافذ إسلامية، فماليزيا أصبحت رائدة الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم، ومركز التمويل الإسلامي.

ومن الممكن القول أنها تجربة متكاملة الجوانب، والتي تسير وفق خطة واضحة المعالم، حيث أنه لوحظ نمو موجودات المصارف الإسلامية في العالم وفي ماليزيا وزيادة حجم التمويل الإسلامي بحيث وصل مجموع ما تم تمويله من قبل المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في ماليزيا في الفترة الممتدة بين 2006-2012 إلى (1169) مليار دولار².

ولاشك أن هذا النمو السريع يؤثر في مدى الإقبال الكبير على الصناعة المصرفية الإسلامية خصوصًا إذا ما علمنا أن حجم هذا التمويل يتركز في ثلاث مناطق في العالم ، وهي إيران الدولة الأولى من حيث حجم التمويل الإسلامي، ودول الخليج العربي ثانيا وثالثًا ماليزيا وتستحوذ هذه المناطق الثلاث على 90 % من حجم التمويل

¹ - اتحاد المصارف العربية، 2014/08/11، بنك العز الإسلامي: 358.7 مليون ريال إجمالي الودائع والإيرادات الصافية تصل إلى 16.6 مليون، <http://www.uabonline.org/ar/news/arabicnews/1576160616031575160415931586157516041573/1032>

² - سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) * تجربة ماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد : 38، المجلد : 10، مارس 2015، ص : 127.

الإسلامي العالمي البالغ (5742) مليار دولار مما يكون له تأثير ايجابي كبير على اقتصاديات هذه الدول وكانت حصة ماليزيا (1169) مليار دولار أي ما يعادل (20.3 %) من إجمالي حجم التمويل العالمي، لذلك تفوقت ماليزيا على كثير من دول العالم في هذا المجال وخصوصا الدول الخليجية النفطية فالصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تفوقت على نظيراتها في السعودية والإمارات العربية حتى مع وصول أسعار النفط إلى أسعار قياسية غير مسبوقة، فماليزيا تفوقت على الإمارات العربية في إصدار الصكوك الإسلامية التي كانت تصدرها الإمارات والتي استحوذت على نسبة 36.72 % وذلك في سنة 2008 .

أما بالنسبة لصيغ التمويل التي تستخدمها المصارف الماليزية الإسلامية فهي تتبع لنصائح يقدمها البنك المركزي دائما للمصارف الإسلامية والتي هي نتاج مركز الدراسات والأبحاث التابعة للبنك المركزي الماليزي، وتتضمن الإرشادات طرائق استخدام تلك الصيغ، وفي ماليزيا تستخدم صيغ مثل البيع بالثمن الآجل والتي تسمى (BBA) بشكل كبير خصوصا للتمويل العقاري (كالمنازل، المجمعات التجارية، المستشفيات ، الفنادق.. الخ) ، وتأتي بعدها صيغ الإجارة المنتهية بالتملك .

وبعد استعراض التجارب السابقة لاحظنا أن النوافذ المهتمة بالصيرفة الإسلامية أصبحت محط اهتمام الكثير من الدول في العالم فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية بدليل التزايد في نمو وتيرة مختلف النشاطات الإسلامية من إيرادات و إيداعات و تمويلات وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع ، وأن العمل بآلية النوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أدخل إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات في الدول التي تعمل فيها.

كما أنها قد لبّت احتياجات طبقة من الجمهور الذين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على توظيفها لدى البنوك التقليدية، و بالتالي تشجيعهم على جذب تلك الأموال وذلك حتى يتم وضعها في خدمة أغراض التنمية المالية و الاقتصادية على حد سواء لتساهم في تطوير المجتمعات .

أما بالنسبة للجزائر فإن تجربة الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية اقتصرت فقط على خدمات بنك الخليج الجزائر والذي يقوم بأعمال الصيرفة وفق الشريعة الإسلامية عبر نافذته الإسلامية، وبالتالي يمكننا القول بأن الجزائر لاتزال بعيدة كل البعد على ركب الدول المجارية لتطورات سوق المصرفية الإسلامية والتي تعرف نموا متزايدا في عدد النوافذ والفروع الإسلامية على مستوى بنوكها التقليدية.

إن التجربة الجزائرية تُعرف بقصرها والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (أي عدم مراعاة خصوصيتها)، ولتعزيز مكانة النوافذ الإسلامية في الساحة المصرفية التقليدية الجزائرية، يتطلب الأمر من السلطات النقدية التحمس لهذه الفكرة أولاً، ثم اتباع

استراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل المصارف الإسلامية، حتى تتمكن من أن تسهم تدريجياً في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط، إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية .

خامسا- تطور صيغتي السلم و المراجعة في بنك ال AGB :

لدينا الجدول التالي و الذي يوضح لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة (مهنة Proline) والمتمثلة أساسا في صيغتي السلم و المراجعة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر ال AGB وذلك في الفترة الممتدة بين 2011 – 2014 كالتالي:

الجدول (5-2) :

تطور التمويلات الإسلامية (السلم و المراجعة) في بنك الخليج الجزائر

(الوحدة: مليون دج)

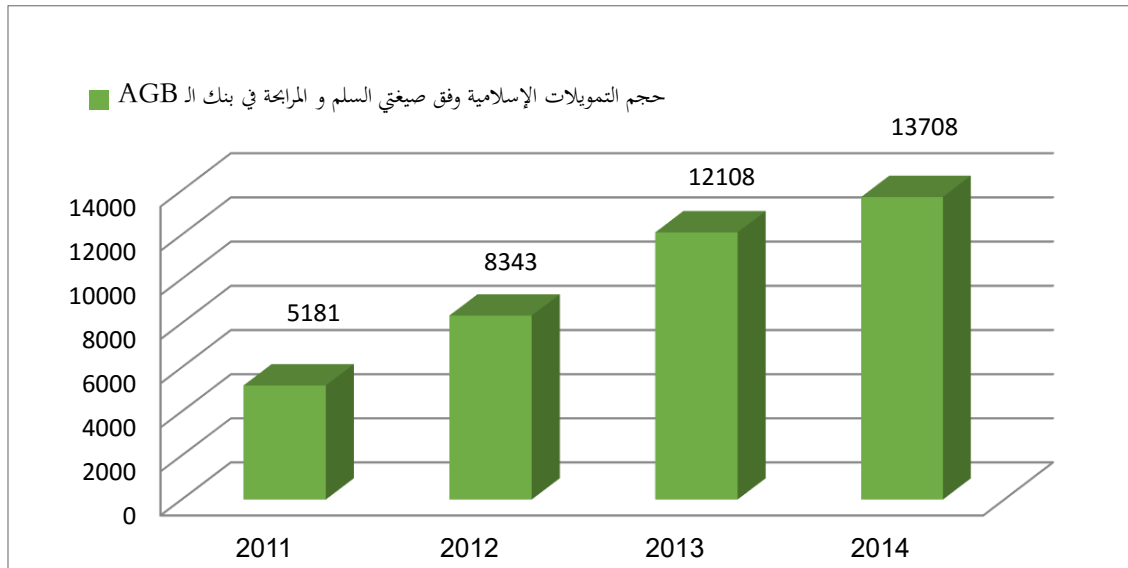
السنة	2011	2012	2013	2014
التمويلات الإسلامية (سلم / مراجعة)	5181	8343	12108	13708
نسبة التطور %	/	% 161.00	% 145.10	% 113.20

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على تقرير بنك الخليج الجزائر 2014، ص : 23 .

ويمكن توضيح المعطيات السابقة بالمضلعات التكرارية الآتية :

الشكل (6-2) :

تطور صيغتي السلم و المراجعة في بنك الخليج الجزائر في الفترة 2001-2014



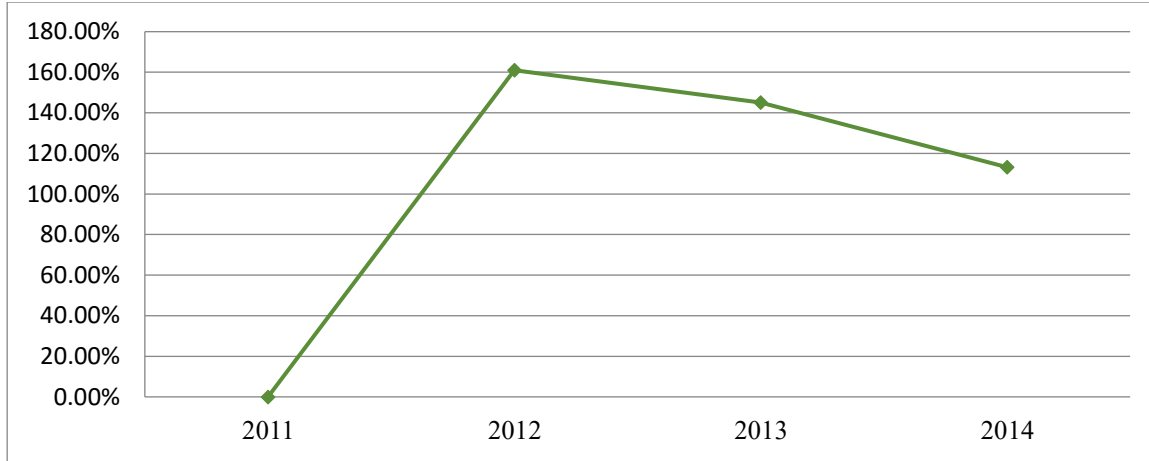
المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجدول (5-2) .

ونلاحظ جليا التطور في نسبة التطور في التمويلات الإسلامية التي وصلت لنسبة: 145.1 % سنة 2013. كما أن نسبة نمو التمويلات الإسلامية أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية.

أيضا يمكننا تمثيل هذا التطور من خلال نسبة الزيادة السنوية في حجم التمويلات الإسلامية كالتالي :

الشكل (2-7) :

نسبة تطور صيغتي السلم و المراجعة في بنك الخليج الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجدول (2-5) .

من خلال ما تقدم يتضح لنا جليا بأن تطور حجم التمويلات الإسلامية وفق صيغتي السلم و المراجعة في بنك الخليج في تطور مستمر، وأن نسبة الزيادة في هذا التطور مختلفة من سنة إلى أخرى.

إن هذا التطور وإن كان لا يعكس نسبة النمو الحقيقية، إلا أنه يدل على أن التمويلات الإسلامية تلبي رغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، بالرغم من أن بنك الخليج الجزائر هو بنك تقليدي ويخصص فقط عبر نافذته الإسلامية بعض الخدمات ممثلة بشكل أساسي في السلم و المراجعة .

وبشكل عام وخلال الأربع سنوات 2011، 2012، 2013 و 2014 فإن مجموع التمويلات الإسلامية في تزايد مستمر، وبالرغم من أن التمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط، إلا أنه كانت تمثل 22 % من القروض الممنوحة في سنة 2013 وفق التمويل الإسلامي¹، و 21.22 % سنة 2014، و يمكننا الإشارة بأنه لو اتبع البنك صيغ المشاركات والمضاربات كأحد أهم صيغ أدوات تمويل الاستثمار الإسلامي، التي تتميز بكونها في رأس المال المستثمر، لكانت نسب التمويلات و الاستثمارات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا ومهما بالبنك.

¹ - الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الصيرفة الإسلامية-في-الجزائر/ <http://www.arabnak.com> 02:09 2017/05/05 .

وتجدر الإشارة بأن هنالك العديد من الأسباب التي جعلت وما تزال تجعل البنوك المهتمة بالصيرفة الإسلامية تركز في عملياتها وأنشطتها على صيغ التمويل الإسلامي كالسلم و المراجعة أكثر من صيغ الاستثمارات الإسلامية، ويمكن تلخيص تلك الأسباب في الآتي¹:

أ. قلة المخاطر في عمليات المراجعة و التمويل الإسلامي بصفة عامة مقارنة بأساليب وصيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى .

ب. لا تبذل البنوك جهداً كبيراً في عمليات المراجعة من حيث إجراء الدراسات الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤولية.

ج. تشابه عمليات وإجراءات المراجعة بما تعود عليه العاملون في مجال الصيرفة الإسلامية من إجراء عملهم السابق في البنوك التقليدية، بينما تكون صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية أكثر تعقيداً ويحتاج العاملون إلى تدريب و تكوين للتمكن من العمل وفقها .

د. إن عمليات المراجعة تعتبر سهلة التنفيذ وقصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى ما تطلب الأمر، ويتيح هذا للبنوك مجالاً للمنافسة وقدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

هـ. كما تساعد هذه الصيغ البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية على حفظ أسرار وعمليات البنك الاستثمارية الأخرى مقارنة بأساليب الاستثمار الأخرى كالمشاركة والمضاربة.

و. تحتاج صيغ الاستثمار الإسلامية إلى توفر الوازع الأخلاقي في المجتمع، فهي تقوم أساساً على حفظ الأمانة و الوفاء بالوعد و الإخلاص و التفاني في العمل، وهو ما يصعب ضبطه و ضمانه خاصة في مجتمعنا اليوم.

سادساً- مقارنة حجم التمويل الإسلامي في بنك الـ AGB مع النشاط المصرفي في الجزائر ككل :

يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4.9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4% من الاقتصاد العربي²، ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلى أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف العربية والأجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك أجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.

¹ - ضرار الماحي العبيد أحمد، التجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية التجربة الماليزية : صيغة المراجعة، دراسة حالة بنك إسلام ماليزيا (1984 - 2012)، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الخرطوم، السودان، نوفمبر 2013، ص ص: 27-28 .

² - اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، مرجع سبق ذكره .

ولقد بلغت ودائع القطاع المصرفي الجزائري حوالي 95.8 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، محققة نسبة نمو قدرها 4.8% مقارنة بالعام 2013، مع الإشارة إلى أن هذه الودائع سجلت نسبة نمو بلغت 7.2% خلال 2013، 0.4% عام 2012، 17.4% عام 2011، 10% عام 2010 وانخفاض بنسبة 6% عام 2009.

وبلغ مجموع الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي الجزائري لكل من القطاعين العام والخاص حوالي 66.5 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2014، بزيادة 2% عن نهاية العام 2013، مع الإشارة إلى أن القروض سجلت نمواً بلغ 9.1% عام 2013، 8.3% عام 2012، 14.8% عام 2011، 2.3% عام 2010 و 12% عام 2009، وبالنسبة لتقسيم الائتمان بين القطاعين الخاص والعام خلال العام 2014، فقد نال الأول نسبة 52.6% من مجمل الائتمان، مقابل 47.4% للثاني.

ويتميز القطاع المصرفي في الجزائر كما ذكرنا سابقاً بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر أربعة بنوك عمومية ما نسبته 76.15% لإجمالي موجودات عشرة بنوك جزائرية عامة وخاصة (الترتيب سيكون كما هو مبين في الجدول 2-2)، ولديها أكثر من: 61789 من الودائع بنسبة: 90.06% من إجمالي الودائع، وما قيمته من القروض 34065 بنسبة 85.56% من إجمالي القروض لعشرة بنوك.¹

وبلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف جزائرية من حيث الموجودات: 57.3% من مجمل موجودات القطاع، فيما بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة مصارف: 72.3%، وبالنسبة للودائع بلغت حصة المصارف الثلاثة الأولى حوالي 59.4%، والمصارف الخمسة الأولى 75.3%، أما بالنسبة للقروض فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف حوالي 44.2%، وحصة أكبر خمسة مصارف حوالي 57.7%.²

ومن خلال ما تقدم يمكننا تحديد الحصة السوقية التي تستحوذ عليها التمويلات الإسلامية لنافذة بنك الخليج الجزائر، ومساهمتها في النظام المصرفي الجزائري، حيث أنه في العام 2014 بلغ حجم إجمالي التمويلات الممنوحة في الجزائر 66.5 مليار دولار، أي ما يعادل 5357240 مليون دينار جزائري (مع العلم أنه سنة 2014 بلغ متوسط صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري حوالي 80.56)³، بينما بلغ حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 13708 مليون دينار جزائري.

وبالتالي تكون نسبة التمويلات الإسلامية الممنوحة من خلال نافذة AGB سنة 2014 إلى إجمالي

التمويلات الممنوحة في القطاع المصرفي الجزائري ككل مقدرة بـ : **0.25%**

¹ - ينظر الجدول رقم : (2-2) ص : 51، من الفصل الثاني.

² - اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، مرجع سبق ذكره .

³ - حفيظ صوالي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، مرجع سبق ذكره .

سابعاً- توجه الصيرفة الإسلامية بالجزائر واعتماد آلية النوافذ الإسلامية:

أعلن المجلس الإسلامي الأعلى¹ مطلع السنة الجارية 2017م، في يوم دراسي حول المالية الإسلامية أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية، وهذا بحضور رئيس المجلس الإسلامي الأعلى ومدير مصرف السلام الجزائر والخبير الاقتصاد الدكتور محمد بوجلال،² وأكد الحضور على أنه ستفتتح أربعة نوافذ إسلامية على مستوى أربع بنوك عمومية في الجزائر إلا أن مشروع القانون لا يزال لحد الان غير واضح، ويعتقد أن البنوك الأربع هي:

- BDL : بنك التنمية المحلية.
- BNA : البنك الوطني الجزائري .
- CPA : بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- CNEP : الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ولقد صرح أحد مسؤولي مصرف السلام الجزائر أن: "بنك BDL اتفق مع مصرف السلام لتكوين إطارته وبعض موظفيه على برنامج تكويني للخدمات المصرفية الإسلامية وقد انطلق البرنامج فعليا.³

ويمكن القول أنه لو أن هذه البنوك وبنوك أخرى في الجزائر، خاصة تلك التي تتربع على صدارة قائمة أكبر البنوك في القطاع المصرفي سارعت على مستواها فتح نوافذ إسلامية لازدادت تلك النسبة المعبرة عن حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الجزائر، ولأصبحت الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تساهم بشكل مهم في إجمالي التمويلات المصرفية الجزائرية.

عندها ستمكن الجزائر من الاستفادة الفعلية بما تتيحه الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأنها في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو.

وفي مجال تعبئة المدخرات ستستفيد من زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضلون اكتناز أموالهم عوض أن يودعوها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل ستشهد الجزائر توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة كالقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات ولم يحقق أهدافه المنوطة به، بل لم يؤد ذلك سوى إلى ارتفاع مستمر في أسعار الخضار والفواكه محلياً، وإلى ارتفاع مستمر لفاتورة الغذاء

¹ - المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، يوم الاثنين 24 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 23 جانفي 2017م، على الساعة الثانية بعد الزوال 14س، بمقر المجلس الإسلامي الأعلى الكائن بـ 6 شارع 11 ديسمبر 1960، الأبيار- الجزائر. على الخط:

http://www.hci.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6

² - لمشاهدة محاضرة، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، متاحة على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=XRAVCd_XJfM&feature=youtu.be

³ - تصريح للمدير الفرعي بمصرف السلام الجزائر، على هامش المؤتمر العلمي الدولي الثالث: للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون / الإبداع والتميز في الاقتصاد التمويل الإسلامي،

جامعة البليدة 02 لونيبي علي، 2017/04/20-19.

المستورد خاصة الحبوب وقد بلغت هذه الفاتورة ما يقارب 3 مليار دولار سنوياً¹، كما سيتوفر التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر حجر الأساس في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه النوافذ، والتي تصلح لتمويل هذا القطاع الحيوي.

نتمن من جهة ما أقدمت عليه السلطات المالية بالجزائر، من جعل نسبة الفوائد المستحقة على قروض "لونساج" الموجهة لتمويل استثمارات الشباب، وكذا القروض الموجهة للفلاحين ممثلة في قرضي: "الرفيق"²، و"التحدي" لكن تعتبر هذه القروض تقليدية "ربوية" في عقدها الأساسي، إلا أن تكلفة سعر الفائدة تتحمله خزانة الدولة.

ومن جهة أخرى، ما دام أن السلطة المالية، توجهت ضمناً نحو إلغاء سعر الفائدة، فلماذا لا تجرب سن قوانين خاصة بفتح نوافذ مصرفية إسلامية أثبتت نموها وتطورها وقابليتها لدى شريحة واسعة من الزبائن، وتبقى آلية النوافذ الإسلامية خطوة أولى ضرورية ومهمة - حسب رأينا - لنتجه بعدها إلى تحويل هذه النوافذ إلى فروع ومن ثم إلى مصارف إسلامية تحظى بمجموعة قوانين تتماشى وخصوصية الصيرفة الإسلامية خاصة إذا اعتمدت هذه المصارف على صيغ المشاركات والمضاربات المختلفة.

¹ - قناة الراية، واقع وسبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 14/08/2016، http://ray19332.blogspot.com/2016/12/blog-post_14.html.

² - للاطلاع على تفاصيل قرضي الرفيق والتحدي ينظر:

<http://www.minagri.dz/index.php> -

- الأمر رقم: 80 بتاريخ 02 جويلية 2008م، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لعملها، ولعله حان الوقت لذلك لما حققته الصيرفة الإسلامية من نمو ونجاح حتى في كبرى العواصم الغربية، حيث غدت الصيرفة ضرورة حتمية يجب مراعاتها، خاصة مع تزايد الاهتمام بها في الكثير من الدول في العالم، لما أثبتته من كفاءة في مجالات عديدة خاصة تلك المتعلقة بمواجهة الأزمات، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة حساسة، تحتاج فيها إلى كل ما يدعم ويعزز هذه التنمية، ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقراراً، وأكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت هناك خطوات محتشمة نحو دعم آلية النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية إلا أنه بالإمكان تحقيق ذلك تدريجياً وعلى مراحل، مع توفر الإرادة السياسية والإعداد المناسب، ولابد من التأكيد على هذا الشرط الأخير، إذ أن البطء مع الثبات خير من العجلة مع الفشل، وأن نجاح المحاولة يثبت قوة المبادئ المالية الإسلامية، في حين أن أي إحفاق لابد وأن يضرّ بالتجربة، وقد لا تُتاح لها فرصة أخرى مستقبلاً.

ويعزز كفاءة آلية النوافذ كخطوة أولى نحو تقديم خدمات مصرفية، ما حققته النافذة الإسلامية قيد الدراسة الممثلة في نافذة بنك خليج الجزائر AGB، وعلى الرغم من أن البنك ككل حديث النشأة مقارنة بالبنوك الأخرى، عمومية كانت أم خاصة، إلا أن بنك AGB استطاع أن يحتل المرتبة السابعة في العشر بنوك الأولى، وأن يحقق نمو تزايد في حجم موجوداته وتمويلات ممثلة في الخدمات المصرفية التي يقدمها عبر نافذته.

الختام

الخلاصة

للمصرفية الإسلامية خصائص وعوامل استقرار مالي، تركز على ارتباط التمويل في المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي وفق أهم قاعدتين فقهيّتين هما: "الغرم بالغنم"، "الخراج بالضمان". وقد واجهت المصارف الإسلامية تحديات عدة مرتبطة بنوع البيئة المصرفية التي تنشط فيها هذه البنوك؛ فمن بيئة تقليدية يعتمد نظامها المصرفي على أسعار الفائدة إلى بيئة مختلطة يُعطى فيها المصرف الإسلامي بعض القوانين التي تراعي خصوصيته؛ إلى أفضل بيئة تبرز فيها كفاءة المصرف الإسلامي حينما يكون تحت مسؤولية بنك مركزي إسلامي.

وبتعدد الأنظمة المصرفية وما تواجهه المصرفية الإسلامية من تحديات، إلا أنها استطاعت أن تثبت قدرتها على تقديم خدمات مصرفية: "تمويلات ومشاركات"، تنافس القروض والودائع التقليدية؛ وتفرض على السلطات النقدية البحث في كيفية الاستفادة من خدمات المصرفية الإسلامية. فظهر ما يسمى بالنوافذ المصرفية الإسلامية في كبرى البنوك التقليدية وفي شتى العواصم الغربية.

وتحورت مذكرتنا حول البحث في تقييم كفاءة تجربة النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية من مدخل تعزيز دور المصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي بشكل عام، والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، كون أننا اخترنا مصرفا تقليديا بالجزائر يعتمد على آلية النوافذ المصرفية الإسلامية وهو بنك الخليج الجزائر "AGB".

اختبار فرضيات الدراسة:

كاختبار لفرضيات الدراسة وجدنا الآتي:

✍ **الفرضية الأولى:** تأكدنا بعد البحث بأن هذه الفرضية صحيحة حيث أن النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية تقدم خدمات محدودة تتناسب مع موقعها بالبنك التقليدي؛ وتواجه النافذة تحديات قانونية وشرعية خاصة ما تعلق بفصل ميزانية حسابات النافذة الإسلامية، ويتدعم نجاح هذه الخطوة بتوفر عناصر أساسية أهمها النظم والسياسات الملائمة والإعدادات المناسبة للكوادر البشرية، وتقوم بعض هذه النوافذ بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك النوافذ وتنفيذها لما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

✍ **الفرضية الثانية:** وجدنا أن المصرفية الإسلامية مرشحة للتزايد مستقبلا لاتساع شريحة العملاء الذين تستقطبهم والذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التقليدية القائمة على الربا في تعاملاتها، وفي ظل نظام مصرفي تقليدي لا يعطي أية خصوصية للمصارف الإسلامية، والحيلولة دون إنشاء مصارف إسلامية

أخرى كما هو الحال بالنسبة للجزائر، يأتي إنشاء وحدات تابعة للبنوك التقليدية متخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية كخطوة أولى ملحة لبلوغ هدف أسلمة النظام المصرفي.

✍ **الفرضية الثالثة:** تساهم النوافذ الإسلامية في تطوير النظام المصرفي الجزائري، وإن كانت مساهمة بنك الخليج الجزائر متواضعة إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري، وهو ما أثبتته التطور الذي لاحظناه في نسبة نمو التمويلات الإسلامية حيث تجاوز التطور في نمو القروض التقليدية، وهو ما أدى بينك الجزائر وبنوك تقليدية أخرى أن تدرس مشروع فتح نوافذ إسلامية على مستواها.

✍ **الفرضية الرابعة:** يحتل بنك الخليج الجزائر المرتبة السابعة في ترتيب البنوك الجزائرية بحسب حجم موجوداته، وهي مكانة معتبرة، ويقدم خدمات مصرفية متنوعة وذات طابع عصري، وبرغم حداثة وأنه يقدم الصيرفة الإسلامية عبر نافذة فقط، إلا أنه استطاع أن يفتك حصة سوقية مهمة واستقطب شريحة معتبرة من الجزائريين بالرغم من وجود مصرفين إسلاميين قائمين في السوق الجزائرية.

✍ **الفرضية الخامسة:** تطور حجم التمويلات الإسلامية مقارنة بالتمويلات التقليدية في بنك الخليج الجزائر في فترة الدراسة يثبت صحة الفرضية الخامسة، التي مفادها أن إقبال الجزائريين على خدمات النافذة الإسلامية كان واضحاً، وهو ما جعل مجموع التمويلات الإسلامية في تزايد مستمر، بالرغم من أنها محصورة في صيغتين فقط ألا وهما السلم والمراجعة.

✍ **الفرضية السادسة :** تم إثبات أن هنالك عوامل نجاح تساهم في انتشار العمل وفق آلية النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، والتي من أهمها التخطيط العلمي، تطوير النظم والسياسات الملائمة والالتزام الشرعي؛ وتأتي مسألة سن قوانين تتماشى وخصوصية آليات التمويل والاستثمار الإسلامي أول خطوة تتبعها السلطة النقدية لتبني العمل بالمصرفية الإسلامية.

نتائج الدراسة:

■ النتائج النظرية:

1. النوافذ الإسلامية متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
2. من الأسباب التي كانت مدعاة لإنشاء النوافذ الإسلامية هي تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية ترفض التعامل مع البنوك التي تعمل وفق الفوائد الربوية، والمحافظة على زبائن البنوك التقليدية من النزوح والتحول نحو المصارف الإسلامية.

3. من أهم صيغ وأساليب التمويل في النوافذ الإسلامية نجد: المراجعة، السلم والإجارة.

4. من متطلبات نجاح عمل النوافذ الإسلامية هو التخطيط بطريقة عملية سليمة، مع ضرورة توافق عمل النافذة المصرفية مع احكام الشريعة الإسلامية
5. تعتبر مسألة سن قوانين تراعي خصوصية التمويل الإسلامي ضرورة ملحة لتطوير العمل بالنوافذ الإسلامية.
6. يحتاج العمل في المصرفية الإسلامية إلى إعداد كوادر بشرية مصرفية مؤهلة.
7. من الأسباب الرئيسية وراء إنشاء نوافذ مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية الغربية هو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في جذب هؤلاء المسلمين، للاستفادة من مدخراتهم.
8. يعتبر فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر ضرورة ملحة نظرا لعدم مراعاة بنك الجزائر للعمل المصرفي الإسلامي والحيلولة دون إنشاء مصارف إسلامية جديدة، في ظل التوجه نحو تعبئة مدخرات شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون الخدمات المقدمة وفق الشريعة الإسلامية .
9. بداية وعي المهتمين في الجزائر بالموضوع، حيث يدور الكلام حول فتح أربعة نوافذ إسلامية على مستوى أربع بنوك عمومية في الجزائر، ويعتقد أنها: بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، إلا أن مشروع القانون لا يزال لحد الان غير واضح.
10. أولى الخطوات الفعلية نحو فتح نوافذ مصرفية إسلامية هو أن: "بنك BDL اتفق مع مصرف السلام لتكوين إطارته وبعض موظفيه على برنامج تكويني للخدمات المصرفية الإسلامية وقد انطلق البرنامج فعليا.

■ النتائج التطبيقية:

1. القطاع المصرفي في الجزائر يتميز بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 بنوك جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض، و يحتل بنك الخليج الجزائر مكانة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية رغم حداثة نشأته، كونه يعتبر السابع من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر بحسب حجم موجوداتها ، وهو ما يمكّننا من الإشادة بأهميته وأهمية تجربته في مجال الصيرفة الإسلامية.
2. التطور في نسبة التمويلات الإسلامية التي وصلت لنسبة 145.1% سنة 2013، كما أن نسبة نمو التمويلات الإسلامية كانت أكبر من نسبة نمو القروض التقليدية في السنتين 2013/2012 لتراجع هذه القيم سنة 2014، وقد يرجع ذلك إلى الأزمة المالية الراهنة وما تبعها من سياسة تقشف و ركود

- اقتصادي، و أيضا استحداث بنك الـ AGB لصيغة تمويلية جديدة تتمثل في خدمة الـ Leasing أو التمويل بالتأجير والتي استقطبت شريحة من عملاء مهنة Proline.
3. مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية في الجزائر وإن كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشأته إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم بأنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط عبر صيغتي السلم والمراجحة و خدمة "leasing".
4. يمكننا القول أنه لو كان بنك الخليج الجزائر الـ AGB يعتمد على الصيغ الإسلامية الأخرى كالمضاربة، المشاركة، الاستصناع و المزارعة وغيرها لاتسعت شريحة عملاء نافذته الإسلامية ولازدادت نسبة مساهمته في الصيرفة الإسلامية الجزائرية.
5. من خلال استعراض التجارب المختلفة لاحظنا أن النوافذ الإسلامية أصبحت محط اهتمام الكثير من الدول في العالم؛ فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية، حيث شكلت الأصول المصرفية الإسلامية سنة 2015 ما بين 20-25% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، وتساهم ماليا بما يعادل (20.3 %) من إجمالي حجم التمويل الإسلامي العالمي.
6. بالنسبة للجزائر فإن تجربة الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية اقتصر فقط على خدمات بنك الخليج الجزائر، وبالتالي فهي لاتزال بعيدة كل البعد على ركب تلك الدول التي أدركت أهمية الصيرفة الإسلامية، ويمكن القول بأن التجربة الجزائرية تُعرف بقصرها والمشاكل التي تعترضها، والتي من أهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (أي عدم مراعاة خصوصيتها).
7. بالرغم من أن التمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط، إلا أنه كانت تمثل 22% من القروض الممنوحة في سنة: 2013 ببنك الخليج ككل، و 21.22 % سنة 2014، ويمكننا الإشارة بأنه لو اتبع البنك صيغ المشاركات والمضاربات كأحد أهم صيغ أدوات تمويل الاستثمار الإسلامي، التي تتميز بكبر في رأس المال المستثمر، لكانت نسب التمويلات و الاستثمارات الإسلامية تشكل جزءا أساسيا ومهما بالبنك.
8. هنالك العديد من الأسباب التي جعلت، ولا تزال، تجعل البنوك المهتمة بالصيرفة الإسلامية تركز في عملياتها وأنشطتها على صيغ التمويل الإسلامي كالسلم و المراجحة أكثر من صيغ الاستثمارات الإسلامية، ومن هذه الأسباب : قلة المخاطر و الجهد المطلوب، قلة تعقيد إجراءات المراجحة مقارنة بباقي الصيغ بل

هي مشابهة كثيراً للعمل المصرفي التقليدي وأيضاً تتميز بسهولة التنفيذ وقصر الأجل مما يساعد على توفير السيولة بالنسبة للبنوك.

9. في العام 2014 بلغ حجم إجمالي التمويلات الممنوحة في الجزائر 66.5 مليار دولار، أي ما يعادل 5357240 مليون دينار جزائري، بينما بلغ حجم التمويلات الإسلامية الممنوحة من طرف النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 13708 مليون دينار جزائري، أي أن نسبة التمويلات الإسلامية الممنوحة من خلال نافذة الـ AGB سنة: 2014 قدرت بـ 0.25 % من إجمالي التمويلات الممنوحة في القطاع المصرفي الجزائري ككل.

المقترحات والتوصيات:

تعزيزاً لما تمتلكه آلية العمل بالنوافذ المصرفية الإسلامية من خصائص استقرار نقدي ومالي في النظام المصرفي فإنه على كل المسؤولين والمهتمين بالصيرفة الإسلامية بذل أقصى جهد ممكن في سبيل توفير شروط إنشاء وإنجاح النوافذ الإسلامية لما في ذلك من مصالح كثيرة وعليه يمكن أن نقترح جملة من التوصيات كالاتي:

① إنشاء نوافذ مصرفية إسلامية في المناطق النائية لاستهداف تعبئة المدخرات الصغيرة وتوجيهها إلى التنمية الإقليمية، فهذه المدخرات مازالت تودع في المنازل أو تذهب في استخدامات غير استثمارية أو غير رشيدة، خشية إيداعها في المصارف التقليدية.

② التأكيد على موافقة معاملات النوافذ لأحكام الشريعة الإسلامية، باعتماد هيئات رقابة ولو مركزية في البنك التقليدي، حفاظاً على ثقة الزبائن في شرعية المعاملات المالية.

③ إطلاق حملة تسويقية واسعة تبرز للمدخرين المحتملين الخدمات المصرفية التي توفرها النافذة الإسلامية، لأن الزبائن يتحفظون من كون النافذة في بنك ربوي.

④ على المصارف المركزية إذا أرادت الاستفادة من مزايا المصرفية الإسلامية، أن تسن قوانين تراعي طبيعة عملها.

⑤ نؤكد على ضرورة تحول المصارف الإسلامية بشكل عام من التحول من التمويلات المبنية على البيوع، إلى الاستثمارات المبنية على المشاركات.

⑥ نثمن تكوين إطارات أحد البنوك التقليدية بمصرف إسلامي، إلا أننا نقترح أن تنشأ أكاديمية متخصصة للتكوين في الصيرفة الإسلامية.

- ⑦ بما أن فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية لا يعد هدفا في حد ذاته — على الأقل في الدول الإسلامية — وتمهيدا لاعتماد مصارف متخصصة في الصيرفة الإسلامية، على السلطات النقدية التخطيط الفعال لتحويل النوافذ إلى فروع ومن ثم إلى مصارف متخصصة في التمويل والاستثمار الإسلامي.
- ⑧ اقتراح إنشاء إطار قانوني لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة فيما بين هذه النوافذ وذلك بالتعاون بين المصارف التقليدية المنتمة إليها.

آفاق الدراسة:

- اعتمادا على فكرة أن البحث بختامه يفتح نوافذ كآفاق بحثية لدراسات أخرى متشعبة منه فإنه يمكننا اقتراح المشاريع البحثية في المجالات ذات الصلة كالاتي:
- متطلبات تحول الصيرفة الإسلامية في النوافذ من تمويلات المراجعة إلى صيغ المشاركات.
 - شروط نجاح تحول نوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية إلى فروع ثم إلى مصارف مستقلة متخصصة.
 - إمكانية اعتماد نوافذ للتأمين الإسلامي في مؤسسات التأمين التقليدي التجاري.
 - البحث في كيفية إدارة مخاطر صيغ المضاربة المعتمدة على الأمانة.

قائمة المراجع و المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية:

① القرآن الكريم.

② كتب الحديث والفقه :

2. موسوعة الحديث الشريف - الكتب الستة، صحيح مسلم، المعجم 12- الزكاة، ص: 838 .

③ الكتب:

3. أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م.

4. أحمد حسن الحسني، صناديق الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م.

5. محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1987.

6. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010 .

④ الأطروحات والرسائل الجامعية:

7. انتصار صحراوي، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر وبنك البركة الجزائري"، مذكرة مقدمة

لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة: علوم إقتصادية، التخصص: بنوك، جامعة

الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2014 .

8. فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية : تقدير اقتصادي إسلامي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

الماجستير تخصص: إقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

⑤ الدوريات والمجلات:

9. أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، الجمعية الاقتصادية الأمريكية، العراق، 2013م .

10. أحمد محي الدين أحمد، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية فروعاً ونوافذ إسلامية، مجلة حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1422هـ، العدد الثالث، رمضان 1422هـ / 2001م .

11. حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ / يونيو 2001م .

12. حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 15-2015، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.

13. سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) * تجربة ماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد : 38، المجلد : 10، مارس 2015.

14. سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، 1987م.

15. سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34، ربيع الثاني 1404هـ / فيفري 1984م.

16. صالح مفتاح، فريدة معاري، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014.

17. عصام عبد الهادي أبو النصر، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة العدد 200، رجب 1418هـ / نوفمبر 1997م.

18. عمر زهير حافظ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الأموال شركة الاتصالات الدولية، جدة، السنة الثانية، العدد السادس، يناير / مارس 1998م.
19. عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية، جدة، السنة الأولى، العدد الأول، أكتوبر / ديسمبر 1996.
20. فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية : دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الله الماجد، 2016/05/10.
21. نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، الأردن، 2014.
22. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010.

⑥ التقارير والقوانين:

23. الأمر رقم: 80 بتاريخ 02 جويلية 2008م، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008.
24. التنظيم 04-09، بتاريخ 2009/07/23 المتضمن وضع حسابات مصرفية الطائفة والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية.
25. التنظيم 05-09 بتاريخ 2009/10/18 بشأن إنشاء ونشر القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية.
26. القانون رقم 11-07، بتاريخ 2007/11/25 المتعلق بنظام المحاسبة المالية.
27. التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر (AGB)، 2011.
28. التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر (AGB)، 2012.
29. التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر (AGB)، 2013.
30. التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر (AGB)، 2014.
31. تقارير إتحاد المصارف العربية، 2016.
32. التقرير السنوي لبنك الإستثمار السعودي، 2015.

⑦ المعاجم والقواميس:

33. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 2008.

⑧ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

34. المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، يوم الاثنين 24 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ 23 جانفي 2017م، على الساعة الثانية بعد الزوال 14سا، بمقر المجلس الإسلامي الأعلى الكائن بـ 6 شارع 11 ديسمبر 1960، الأبيار- الجزائر. على الخط: http://www.hci.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6
35. تصريح للمدير الفرعي بمصرف السلام الجزائر، على هامش، المؤتمر العلمي الدولي الثالث: للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون / الإبداع والتميز في الاقتصاد التمويل الإسلامي، جامعة البليدة 02 لونيبي علي، 2017/04/20-19.
36. حسام الدين عفانة، بيع المراجعة المركبة كما تجزئه المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك"، جامعة الخليل، فلسطين، 2009/07/27.
37. سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي: النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، طبعة تمهيدية، المقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى -، 2005.

38. سعيد بن سعد المرطان، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الدار البيضاء، ماي 1989م.
39. سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، دولة الكويت، ماي 1999.
40. عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ/ 1987م.
41. فوزي محيريق، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ والفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، 02-03 نوفمبر 2016م.
42. كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إطلاق الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي، مؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، 11 نوفمبر 2015.
43. لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 2010.
44. منور إقبال، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة عرضية رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى 1998م.

⑨ المواقع الالكترونية:

45. إتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، 2017/05/01، 23:31 (بتصرف)
<http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1575160416021591157515931575160416051589/7467/1>.
46. إتحاد المصارف العربية، 2014/08/11، بنك العز الإسلامي: 358.7 مليون ريال إجمالي الودائع والإيرادات الصافية تصل إلى 16.6 مليون،
<http://www.uabonline.org/ar/news/arabicnews/1576160616031575160415931586157516041573/1032>
47. اتحاد المصارف العربية، تطورات الصيرفة الإسلامية، 2016/06/06،
<http://www.uabonline.org/ar/research/banking/15781591160815851575157815751604158916101585160115/34922/0>.
48. البنك السعودي للاستثمار، التقرير السنوي 2015، السعودية، 2015/12/31.
49. الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الصيرفة الإسلامية-في-الجزائر/ <http://www.arabnak.com>، 2017/05/05، 02:09 .
50. بنك ABC في الجزائر، المؤشرات المالية، على الخط، 2017/05/15، <https://www.bank-abc.com/Ar/ABCWorld/Africa/Algeria/Pages/default.aspx>
51. تفاصيل قرضي الرفيق والتحدي - <http://www.minagri.dz/index.php>.
52. حفيظ صواميلي، تراجع الدينار مقابل الدولار بلغ 20 في المائة، جريدة الخبر، 2015/03/26،
<http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.oT0cmt>
53. قناة الراية، واقع وسبل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2016/08/14، http://ray19332.blogspot.com/2016/12/blog-post_14.html.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

①Articles/ Articles:

54. Mohsin S. Khan، Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis , islamic economics, University of king Abdulaziz;Saudi Arabia 1997, Vol 9. P 3-35.
55. Paul S. Mills and John R. Presley، Islamic Finance: Theory and Practice، 2004 .
56. Zubair Hasan، Islamic Banks: Profit Sharing Equity and Credit Control, Islamic economics, University of king Abdulaziz, Saudi Arabia 2010, Vol 23. P 131-147.

② Web sites/ Sites Web:

57. BANK ABC Group Annual Report 2016, p11, online, Consulted: 15/05/2017, <https://www.bank-abc.com/Ar/AboutABC/Investment/DocLib2/ABC%20Group%20AR%202016.pdf>.
58. GULF BANK ALGERIA, Proline conforme aux Préceptes de la Chari'a, en ligne, 20/09/2016, <https://www.agb.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html>.
59. Gulf Bank Algeria, Rapport Annuel 2013, P: 07, (En linge), 17/02/2016, <https://www.ag-bank.com/PDFA-AGB Rapport Annuel2013.html>